

الفصل السابع

مدى فاعلية الخطط التربوية التي نفذت في الجماهيرية الليبية بعد إعلان قيام السلطة الشعبية في تحقيق أهدافها

ويتضمن هذا الفصل :

دراسة تحليلية نقدية لقياس فاعلية الخطط التربوية التالية في تحقيق أهدافها :

أولاً : قياس فاعلية الخطة الخمسية للسنوات 80/76 :

- 1- عرض المعايير
- 2 - تصنيف الأهداف .
- 3 - تطبيق المعايير لقياس فاعلية الخطة في تحقيق الأهداف .

ثانياً : قياس فاعلية الخطة الخمسية للسنوات 85/81 :

- 1- عرض المعايير
- 2 - تصنيف الأهداف .
- 3 - تطبيق المعايير لقياس فاعلية الخطة في تحقيق الأهداف .

ثالثاً : قياس فاعلية الخطط المرحلية خلال الفترة من 1986 حتى 1997 :

- 1- عرض المعايير
- 2 - تصنيف الأهداف .
- 3 - تطبيق المعايير لقياس فاعلية الخطة في تحقيق الأهداف .

الفصل السابع

مدى فاعلية الخطط التربوية التي نفذت في الجماهيرية الليبية

بعد إعلان قيام السلطة الشعبية في تحقيق أهدافها

لقد سبق الإيضاح في الفصل الخامس من هذه الدراسة أنه بعد إعلان سلطة الشعب في الجماهيرية الليبية منذ 2 مارس 1977 أصبحت عملية التخطيط للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وسلطة اتخاذ القرار من اختصاص المؤتمرات الشعبية الأساسية وذلك طبقاً لما جاء بوثيقة إعلان قيام سلطة الشعب⁽¹⁾.

أما بالنسبة للخطة الخمسية للسنوات 1980/76، فإنه على الرغم من أن عملية إعدادها قد سبقت إعلان قيام السلطة الشعبية، إلا أنها - في الواقع - قد تأثرت بكل المتغيرات الجديدة التي نجمت عن هذا التطور الجديد في النظام السياسي في الجماهيرية الليبية حيث أن مهام التنفيذ قد اسندت منذ ذلك التاريخ إلى اللجان الشعبية التنفيذية، ومهام الإشراف والمتابعة والتقييم قد تولتها المؤتمرات الشعبية الأساسية والأجهزة الشعبية الأخرى سواء المتمثلة في جهاز الرقابة الشعبية، أو اللجان الثورية.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإن معظم أدبيات التخطيط تؤكد على أن «التخطيط للتربية عملية مستمرة ودوارة، ومتصلة الحلقات، أي بمعنى أن الجهود الإصلاحية والتطويرية في المجال التربوي عمليات غير منتهية، ويجب ألا ترتبط بأشخاص، أو رموز معينة، وبالإضافة إلى استمرار هذه العمليات فهي أيضاً متكاملة وبنائية»⁽²⁾.

ومن هذا المنطلق، فينبغي أن ينظر إلى الجهود التخطيطية التي بذلت عند وضع الخطط السابقة سواء التي نفذت منها أو التي لم تنفذ - مهما كانت قيمتها - على أنها تعد أساسات رئيسية للخطط اللاحقة، حيث تبين من تحليل الخطة الثلاثية 75/52 أن

(1) أنظر الدراسة الحالية، الفصل الخامس، ص 220 .

(2) الدكتور محمد العوضي جلال الدين، حوار حول التخطيط التربوي وعلاقته بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 1987، ص 47.

استفادتها من أخطاء الخطة الأولى كانت بمثابة المؤشرات الإيجابية التي استرشد بها واضعوها عند عملية الإعداد في الأخذ بمبادئ التخطيط وفقاً لمقوماته ومعايير، وأسسة العلمية مما نتج عنه نجاحها في تحقيق معظم أهدافها بدرجة مرضية من الفاعلية والكفاية. فهل ستحقق هذه الخطة درجة عالية من الفاعلية في تحقيق أهدافها نظراً لاستفادتها من تنفيذ خطتين تربويتين قبلها؟ أم أن المتغيرات التي طرأت بعد الشروع في تنفيذها ستؤثر في استراتيجيتها المرسومة، ومن ثم نتائجها المنتظرة؟ هذا ما سوف تحاول الدراسة معرفته من خلال تحليلها ونقدها وفقاً للمعايير العلمية الموسوعة.

أولاً : قياس فاعلية الخطة الخمسية 80 / 76 في تحقيق أهدافها :

(1) عرض المعايير :

- (أ) إلى أي حد كانت الأهداف واضحة، ومحددة، وقابلة للتنفيذ؟
- (ب) إلى أي مدى تم مراعاة الأسس العلمية للتخطيط عند وضع هذه الخطة؟
- (ج) إلى أي مدى كانت الإمكانيات البشرية والمادية والمالية متوافرة لتغطية احتياجاتها؟
- (د) إلى أي حد كانت المناهج التعليمية في هذه الخطة مرتبطة بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد؟ وإلى أي حد كانت فاعلية محاولات التطوير التي مرت بها المناهج في هذه الخطة؟
- (هـ) إلى أي حد أهتمت هذه الخطة بمعلم التعليم ومؤسسات إعداده وتدريبه أثناء خدمه والعناية به مادياً ومعنوياً؟

(2) تصنيف أهداف الخطة :

أكد مشروع الخطة على «أن لقطاع التعليم هدفاً أساسياً ألا وهو العناية بالقوة البشرية، وقوة العمل بداخلها، تلك القوة التي تعتبر العنصر الهام في البلاد، والتي لا بد أن تستهدف جميع الخطط زيادة الكفاية الانتاجية لأفرادها عن طريق التعليم والتدريب والاستخدام الأمثل لامكانياتها،⁽¹⁾ ولتحقيق هذا الهدف فقد جاءت أهداف الخطة على النحو التالي:

(1) الجمهورية العربية الليبية، مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 80 / 76 ، دار الحرية للطباعة، طرابلس، 1976، ص 1 .

(أ) تكوين المواطن العربي المؤمن بربه وبقوميته العربية والمعتز بها، والتمسك بتعاليم دينه الإسلامى، المقدر لقيمة العمل والإنتاج فى بناء الوطن العربى والنهوض به. وهذا الهدف كفى ويعد الهدف الأشمل فى الخطة، ولكن صياغته هذه المرة تختلف عن الخطط السابقة، فمن الصيغة الوطنية الإقليمية إلى الصيغة العربية القومية (تكوين المواطن العربى) بدلاً من تكوين المواطن الليبى.

ويبدو أن هذه الصياغة الجديدة لمضمون الهدف الأول قد جاءت تنفيذاً لقرارات دول ميثاق طرابلس الذى بشر بميلاد أول اتحاد بين ثلاث دول عربية هى ليبيا ومصر والسودان، كما جاءت أيضاً تطبيقاً لتوصيات مؤتمر وزراء التربية العرب الذى انعقد بمراكش فى مطلع السبعينات، وتمشياً مع أهداف استراتيجية تطوير التربية فى البلاد العربية التى كان يرأس لجنتها وزير التعليم الليبى حينذاك.

(ب) مواصلة السير فى نشر الخدمة التعليمية بكل مراحلها - وخاصة خدمات التعليم الإلزامى - وذلك تأكيداً لحق كل مواطن فى التعليم بما يتفق مع امكانياته، واستعداداته وتوفير الفرص لانخراط الفتاه فى مختلف أنواع التعليم باعتبارها نصف المجتمع، وهذا هدف كمى يهدف إلى التوسع فى نشر التعليم، وبشكل خاص التعليم الإلزامى وفتح المجالات أمام المرأة للدخول فى مختلف أنواع التعليم، وقد وضعت الخطة مستهدفات كمية ينبغى الوصول إليها سوف يوضحها الجدول رقم 19 بهذه الدراسة.

(ج) استمرار العمل للقضاء على ظاهرة التسرب، وتنسيق الهرم التعليمى، وتقليل الفرق بين جملة التلاميذ فى القاعدة، وجملتهم فى مراحل التعليم التالية لها. وبعد هدفاً كيفياً لمواصلة علاج ظاهرة التسرب والرسوب والانقطاع التى بدأت منذ الخطة السابقة عن طريق تطبيق نظام الترحيل وتعديل نظم الامتحانات ولاسيما فى المرحلة الابتدائية بيد أن ذلك قد أدى إلى نتائج سلبية انعكست آثارها على بقية المراحل الأخرى فيما بعد.

(د) تدعيم التعليم الفنى للبنين والبنات من ناحيتى الكم والكيف، وتنويع مجالاته حتى يلبي احتياجات خطط التنمية من القوى البشرية المؤهلة تأهيلاً فنياً متعددًا. وهذا يعد هدفاً كيفياً كمياً لتخريج أفواج متعددة التخصصات الفنية التى تحتاجها

خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث استهدفت الخطة إنشاء 300 فصلاً دراسياً جديداً.

(هـ) العناية بتوجيه الطلاب للمراحل المختلفة بعد مرحلة الإلزام بما يتمشى واحتياجات خطط التنمية من مهارات وكفايات، مع مراعاة اختلاف الميول والاتجاهات والاستعدادات لدى الطلاب بقدر الإمكان. وهذا هدف كفي أيضاً ورد بالخطة السابقة، وتكرر في هذه الخطة لتشديد العناية به مع اضافة عبارة جديدة لم ترد في الصياغة السابقة وهي (مراعاة الميول والاتجاهات والاستعدادات لدى الطلاب) غير أنه لم يتم توضيح الوسيلة التي يمكن بها مراعاة هذه النواحي.

(و) الاستمرار في تطوير معاهد المعلمين والمعلمات بما يتمشى مع احتياجات المرحلة الإلزامية بحيث تصل إلى الاكتفاء الذاتي من مدرسات المرحلة الابتدائية في نهاية الخطة. وهذا هدف كفي أيضاً حدد مهمة معاهد المعلمين والمعلمات في توفير المعلمين من الليبيين للمرحلة الابتدائية عند نهاية الخطة، واستهدفت الخطة انشاء 887 فصلاً دراسياً جديداً.

(ز) العمل على توفير الإدارة التعليمية الكفؤة على مختلف المستويات في الإدارة العامة، إدارات المديرية التعليمية بالمحافظات وإدارات المؤسسات التعليمية التابعة لها. وهو هدف كفي أيضاً تكرر ذكره في الخطة السابقة وبصياغة تكاد تكون هي نفس الصياغة الحالية وذلك لمعالجة أحد العناصر الهامة في العملية التعليمية. غير أنه كان ينبغي تحديد أساليب التطوير الجديدة حيث أن هذا الهدف لم يتحقق في الخطة السابقة.

(ح) التوسع في برنامج الإيفاد للدراسات العليا، مع الاكتفاء بالحد الأدنى من البعثات الخارجية للحصول على درجة الليسانس أو البكالوريوس والاعتماد في ذلك على الجامعات الليبية. وهذا الهدف كفي غير أنه لم يحدد نسباً معينة، أو أرقاماً كمية لإعداد الموفدين كل سنة ومجالات الإيفاد. ولكن هذا الهدف قد حد من ظاهرة فوضوية الإيفاد في المراحل الجامعية وفي التخصصات الموجودة بالجامعات الليبية.

(ط) استكمال مباني جامعتى الفاتح بطرابلس، وقاريونس ببنغازى للتوسع فى قبول الطلاب وخاصة الكليات العلمية ومعاهد التربية. ويهتم هذا الهدف بالتوسع فى القبول فى الجامعات وبصورة خاصة الكليات العلمية ومعاهد التربية. وبما أن البلاد تعاني نقصاً شديداً فى مدرسى مواد التربية الفنية والبدنية والموسيقى والاشغال العامة والاقتصاد المنزلى بالنسبة للفنيات فقد جاء الهدف للتأكيد فى هذا الهدف على معالجة هذا القصور.

(ى) الاهتمام بمحو الأمية لتحقيق المخطط الذى وضع فى الخطة السابقة والهادف إلى القضاء على الأمية فى الجماهيرية الليبية بحلول عام 1980 .

(3) تطبيق المعايير لقياس فاعلية الخطة فى تحقيق الأهداف:

فمن حيث وضوح الأهداف، وتحديدتها، وقابليتها للتنفيذ: (المعيار الأول)

فإنه من خلال استعراض وتصنيف أهداف الخطة الحالية 80/76 يتبين بوضوح أن معظمها يعد امتداداً لأهداف الخطة التى سبقتها (الخطة السابقة 75/72 وإن كان ينبغي أن تكون أهداف هذه الخطة أكثر وضوحاً وتحديداتاً وتفصيلاً حيث أن هناك من أهداف الخطة السابقة ما لم يتحقق تنفيذه بالصورة المطلوبة، وخاصة ما يتعلق منها ببناء الإدارة الكفؤة، وتطوير المناهج، وتعليم المرأة، وهناك أيضاً ما نتج عن تنفيذه نتائج سلبية كالهدف الخاص بمعالجة ظاهرة التسرب والإنقطاع وتكرار الرسوب.

ولذا فقد كان ينبغي عند تكرار صياغة هذه الأهداف فى الخطة الحالية أن يحدد أسلوب تطوير المعالجة - إن وجد - حتى تتمكن الخطة الحالية من اجتياز العقبات التى أعرضت تنفيذ مثل هذه الأهداف فى الخطة السابقة. وإن كانت أهداف الخطة الحالية لا تخلو من التحديد الكمي لمستهدفاتها كما سوف نرى بعد قليل، ولكن كثيراً ما تواجه عملية التخطيط للتربية مشكلة عدم التطابق بين الواقع والمأمول غير أن الواقع ليس هو الملام بالضرورة، فإن هدفاً لم يتحقق ربما كان هدفاً لا يستند إلى أساس سليم - غير مطابق للتطلعات أو الاحتياجات -، أو غير واقعى، أو لم يحدد بوضوح، أو لم يقدر من حيث الكم تقديراً ملائماً، أو ربما كان أيضاً نتيجة تشخيص سابق مغلو، أو ربما كان استنباط الهدف الميدانى من الهدف العام استنباطاً سيئاً.

« ولعل أخطر ما تصاب به الخطة أن تنفصل أهدافها عن حقيقة عناصرها فتفقد الوحدة والتكامل، وتتحول إلى مجرد عمليات، أو جوانب منفصلة وقد تكون جامدة، فوضوح الأهداف هو البداية في تبين العلاقة المتداخلة، والمتبادلة بين جوانب الخطة التربوية وعناصرها،⁽¹⁾ .

ويعنى ذلك أن وضوح الأهداف يساعد على وضع الوسائل، وتحديد الأساليب الملائمة لتحقيقها، بحيث لا يترك مجال للعشوائية، وإنما يكون المجال لتطبيق خطط موضوعة على أسس علمية، وهذا يتطلب أن تصاغ الأهداف بدقة ووضوح، وأن تكون معبرة عن الواقع، وتستجيب له، وإن تكون متناسقة ومتكاملة، وغير متعارضة، وأهم من ذلك كله أن تكون قابلة للتطبيق.

وبالنظر لأهداف هذه الخطة يمكن القول بأن معظم أهدافها قد انطلقت من واقع التعليم ومشكلاته وذلك باستثناء الهدف الأول الخاص بتكوين المواطن العربي، والذي يعد في نظر الدراسة الحالية - هدفاً أكثر عمومية وأكثر طموحاً وبعداً عن الواقع، خاصة في ظل الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية للاقطار العربية حينذاك، فاستراتيجية التربية للاقطار العربية لم تتبلور بعد، واتحاد الجمهوريات العربية ولد ميتاً، وقرارات مؤتمرات وزراء التربية والتعليم العربي لم تنفذ بكاملها، ولا يوجد أى تنسيق فعال بين الخطط التربوية في الوطن العربي ... فهل تستطيع خطة تربوية عربية واحدة بمفردها تكوين المواطن العربي من المحيط إلى الخليج؟

أما الهدف الثانى والخاص بمواصلة السير في نشر الخدمة التعليمية في مختلف مراحل التعليم فإن الجدول التالى يوضح مستهدفات الخطة فيما ينبغي أن تحققه في زيادة أعداد الطلاب بهذه المراحل، وما تم تحقيقه بالفعل من هذه المستهدفات والنسب المئوية لهذه الانجازات. وذلك استناداً إلى ما ورد بتقارير المتابعة للخطة المذكورة.

(1) الدكتور محمود السيد سلطان، الأهداف التربوية في إطار النظرية التربوية في الإسلام، دار المعارف، القاهرة،

الجدول رقم (19)

يوضح اعداد الطلاب المستهدفة فى خطة 80/76
وما تحقق منها بالفعل النسبة المئوية للانجاز (1) .

النسبة المئوية للزيادة	المحقق بالفعل عام 1980	الأعداد المستهدفة	المرحلة
%8.1	656.500	607.000	الإبتدائى
%15.3	219.100	190.000	الإعدادى
%14.9 -	38.300	45.000	الثانوى
%43.2	11.600	8.150	الفنى
%157.9	31.200	12.154	معاهد المعلمين والمعلمات
*%28.5 -	18.200	25.470	الجامعى والعالى
%9.8	974.900	887.774	الإجمالى العام

* اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، (تقرير حول تقييم التخطيط فى خطة التحول 80/76)، ص 155 .

يتضح من فحص الجدول السابق أنه قد تم وضع مستهدفات كميها ينبغي للخطة أن تحققها بنهاية عام 1980، إذ استهدفت هذه الخطة أن يصل العدد الاجمالى للطلاب فى جميع المراحل التعليمية خلال فترة الخطة إلى (887.774) طالباً وطالبة غير أن تقارير المتابعة أشارت إلى أن الخطة قد تجاوزت المستهدف إذ وصل العدد الاجمالى الفعلى فى نهاية الخطة إلى (974.900) طالباً وطالبة. أى بنسبة مئوية فى الزيادة بلغت %9.8 .

فى المرحلة الابتدائية استهدفت الخطة أن يصل عدد التلاميذ إلى (607.000) تلميذاً وتلميذه ولكن العدد المحقق بالفعل وصل إلى (656.500) تلميذاً وتلميذه، وبنسبة مئوية فى الزيادة بلغت %8.1 .

(1) المصدر: امانه التخطيط، الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة (تقرير متابعة خطة التحول 80/76)، 1980، ص 62 (بتصرف).

وفى المرحلة الاعدادية استهدفت الخطة أن يصل عدد الطلاب إلى (190.900) طالباً وطالبة. بينما بلغ عدد طلاب هذه المرحلة والذي تم تحقيقه فى الخطة (219.100) طالباً وطالبة أى بنسبة مئوية فى الزيادة وصلت إلى 15.3% . أما فى المرحلة الثانوية فلم تصل الخطة الى تحقيق ما هو مستهدف الوصول إليه إذ بلغ العدد الفعلى لطلاب المرحلة الثانوية (38.200) طالباً وطالبة، أى بنسبة مئوية فى الانخفاض وصلت الى -14.9% بيد أن هذا الانخفاض يعد أمراً طبيعياً إذا ما نظرنا إلى ما تم تحقيقه من زيادة فى التعليم الثانوى الفنى إذ وصلت نسبة الزيادة فى هذا النوع من التعليم إلى 43.2% وترى الدراسة الحالية أن الزيادة فى مرحلة التعليم الاعدادى ترجع إلى تطبيق نظام الترحيل الذى قلل نسبة الفاقد فى مرحلة التعليم الابتدائى وأدى ذلك إلى رفع نسبة الزيادة فى التعليم الإعدادى (الهدف الثالث) بينما ترجع نسبة الزيادة فى التعليم الفنى إلى توجيه الطلاب من الحاصلين على الشهادة الإعدادية (بنين وبنات) إلى التعليم الفنى (الهدفان الرابع والخامس).

ويتضح من الجدول أن هناك انجازاً كمياً كبيراً تحقق من الهدف السادس والخاص بالعمل على ضرورة الاكتفاء الذاتى من مدرسات المرحلة الأولى من التعليم الإلزامى فى نهاية لخطه، إذ استهدفت الخطة أن يصل عدد طلاب معاهد المعلمين والمعلمات عن نهايتها إلى (12.154) طالباً وطالبة بيد أن المحقق الفعلى بلغ (31.200) طالباً وطالبة وبنسبة مئوية فى الزيادة وصلت إلى 157.9% ، علماً بأنه تم التركيز على قبول الفتيات خلال هذه الخطة.

وإذا كانت الخطة لم تصل إلى تحقيق المستهدف فى المرحلة الثانوية ، وقد ارجعت الدراسة ذلك إلى سياسة التوازن بين التعليم الثانوى الفنى والتعليم الثانوى العام. فإن الخطة قد فشلت فى تحقيق المستهدف من طلبة مرحلة التعليم الجامعى والعالى إذ كان المستهدف الوصول إليه عند نهاية الخطة هو (25,470) طالباً وطالبة ، ولكن ما تحقق منه بالفعل لم يتعد (18.000) طالباً وطالبة فقط. أى بنسبة مئوية فى الانخفاض وصلت إلى - 28.5% عن المستهدف ورغم أن تقارير المتابعة لم توضح الأسباب التى أدت إلى هذا الانخفاض فإن الدراسة الحالية ترجع الاسباب إلى سوء فهم بعض القيادات الطلابية التى شاركت فى الثورة الطلابية التى اندلعت فى الجامعات الليبية

عام 1976 . وكانت ترمى في بدايتها إلى تطهير الجامعات من الطلاب المنتمين إلى أجزاء أو منظمات خارجية، أو من لديهم أفكار متطرفة هدامة إلا أنها قد تجاوزت فيما بعد تلك الأهداف وأصبحت تتدخل في الشؤون الإدارية والمالية والاكاديمية للجامعات .

وتشير إحدى الدراسات في هذا الشأن إلى « أن الأحداث التي شهدتها الجامعات الليبية منذ منتصف السبعينيات بسبب الثورة الطلابية قد أضعفت الروح النظامية، وشوهت صورة الأساتذة، وميعت مناهج الدراسة وخاصة عندما أقامت لجاناً طلابية للحكم على الكتب التي يجب أن تدرس والكتب التي يجب أن تحذف أو تحرق، وبذلك فقد ألغى التفوق الأكاديمي كمعيار لتقييم الأمور، (1) .

لا شك أن مثل هذه الأحداث وغيرها لا بد أن يكون لها انعكاساتها السلبية على التعليم الجامعي فمنها على سبيل المثال ترك بعض الاساتذه غير الليبيين لأعمالهم، وفقد الحماس المطلوب لدى الأساتذة الليبيين ورجال الادارة في الجامعات نتيجة بعض التصرفات اللامسئولة من جانب الطلاب، وكذلك انطفاء شعلة الطموح لدى الشباب الليبي - وخاصة الذكور منهم - في مواصلة التعليم الجامعي والاتجاه الى التجارة وممارسة الأعمال الحرة، كل ذلك أدى إلى عدم تحقيق الخطة لمستهدفاتها الكمية في مجال التعليم الجامعي .

إن الدليل على صدق هذه الرؤية هو عودة الروح من جديد إلى الجامعات الليبية منذ أوائل التسعينيات عندما أحست السلطات المسئولة عن التعليم في ليبيا بمرارة التجربة السابقة ونتائجها على التنمية الاقتصادية والاجتماعية وأخذت هذه السلطات في التخلص التدريجي من نتائج الفترة السابقة وترسباتها وبصورة خاصة على المستويين الأكاديمي والتنظيمي .

وإذا كانت هذه الخطة لم تفلح في تحقيق المستهدف في المرحلة الجامعية فإنها - على الرغم من كل الجهود التي بذلت - لم تستطع أن تضع الحلول الملائمة والناجحة لتحسين وتطوير الإدارة التعليمية . ولعل السبب من وجهة نظر الدراسة الحالية يعود إلى

(1) الدكتور يوسف عبد الله صايغ، اقتصاديات العالم العربي، الجزء الثاني المؤسسة العربية للدراسات والنشر . بيروت 1984 ص 241 .

أن تلك الجهود لم تكن مبنية على منهج علمي للتطوير والتجويد، وإنما كان أغلبها عبارة عن تغيير من أجل التغيير في إطار سلسلة من القرارات والإجراءات والتعليمات المتجانسة حيناً والمتضادة حيناً آخر مما جعل الإدارة التعليمية خلال هذه الفترة تمر بمرحلة عدم استقرار مشوبه بنوع من الفوضوية والازدواجية في التنظيم واتخاذ القرارات المحكومة بسطوة الاعتبارات الشخصية وفي ظل التأثير العشائري والقبلي الذي امتدت يده - وبكل أسف - الى مراكز القيادات التربوية في الإدارات التعليمية بالمناطق، وهذا بالطبع مرده سوء الفهم لمضامين الثورة الإدارية والتي سبق تناولها في الفصل الرابع.

لاشك أن ذلك هو ما دعا أحد اساتذة الجامعات الليبية إلى التعرض في أحد مقالاته لعملية سوء فهم المضامين المبتغاه من وراء أى محاولة تحسين، أو تطوير، أو تجويد نقوم بها حيث تساءل في أحد مقالاته: « من المسئول عما حدث ويحدث؟ أهى جماهير الشعب الليبي التي لم تكن على قدر كاف من الوعي لكي تقف في مؤتمراتها الشعبية الأساسية وقفة جادة تمنع بها هذا التحريف الخطير؟ أهى اللجان الشعبية التي صعدها الجماهير لتنفيذ قراراتها؟ أهى المتسللون الذين يفسدون كل شئ، يغتالون كل أمل، ويجهضون كل وعد؟ أهى جملة من الظروف والمتغيرات التي قد نرى بعضها ولا ندري بعضها الآخر؟، (1) .

وبما أن جل الأدبيات التي تصدت لعملية تحسين ورفع مستوى الإدارة تؤكد على أن الخبرة المكتسبة في كثير من البلدان النامية تدل على وجود ارتباط وثيق بين النجاح في تنفيذ أية خطة ومستوى كفاءة الإدارة مما يعنى أن مشكلة تطوير وتحسين الإدارة التعليمية في ليبيا ما زالت بحاجة الى كثير من الجهود، وبشروط أن يستخدم في هذه الجهود المنهج العلمى.

ومن جهة أخرى يبدو من خلال فحص وتحليل تقارير المتابعة لهذه الخطة أن هناك ارتفاعاً ملحوظاً في المعدلات المستهدفة لكثافة الفصول بمراحل التعليم العام، فطبقاً للأحصاء المبدئى فى أواخر عام 80 (2) تبين أن المعدل المستهدف لكثافة

(1) الدكتور على فهمى حشيم، التطبيق المعكوس لمقولات الكتاب الاخضر، مرجع سابق، هو ص 6 - 7.

(2) الجمهورية الليبية، امانة التعليم، (الإدارة العامة للتخطيط والمتابعة، (إحصاء مبدئى لعدد الطلاب والفصول

والمدارس بمدارس الجماهيرية، 1980/10/31)، ديسمبر 1980، ص 1

الفصل فى المرحلة الابتدائية هو 25 طالباً فى حين كان المحقق فى أواخر الخطة هو 26 .

وفى المرحلة الإعدادية كان المستهدف هو 25 طالباً أيضاً وبينما كان المحقق هو 30 ، بينما كان المستهدف فى المرحلة الثانوية هو 30 طالباً فإن المحقق بالفعل كان 33، وكانت الكثافة الفعلية المحققة للتعليم الفنى 27 والمعلمين والمعلمات 25 كما كان مستهدفاً فى الخطة .

وبالمقارنة بين المستهدف والمحقق من الفصول الدراسية خلال الخطة يتضح أن هناك تباطؤاً فى انشاء الفصول الدراسية مما حال دون مواكبة التطور المطرد فى أعداد الطلاب بمختلف مراحل التعليم العام، الأمر الذى أدى بالتالى إلى التأثير فى الكثافة الفعلية المستهدفة . والجدول التالى يبين المستهدف والمحقق من الفصول الدراسية بمختلف مراحل التعليم دون الجامعى .

الجدول رقم (20)

يوضح المستهدف والمحقق من الفصول الدراسية خلال خطة 80 / 76 (1)

المرحلة	الفصول المستهدفة	الفصول المحققة	النسبة المئوية للعجز أو الزيادة
الإبتدائى	33.593	24.857	26 -
الإعدادى	9.464	7.103	24.9 -
الثانوى	2.189	1.183	224.5 -
معاهد المعلمين والمعلمات	887	1.252	41.1
الفنى	300	428	42.7
الإجمالى العام	46.433	34.823	25 -

(1) المصدر: أمانة التخطيط، الإدارة العامة للمتابعة والتقييم، (تقرير متابعة منجزات خطة التحول 80/76) ، مطابع الأمانة، طرابلس، ص ص 63 - 64 (بتصرف) .

يتضح من الجدول السابق أن عملية إنشاء الفصول الدراسية خلال هذه الخطة تسير سيراً متعثراً، حيث لم تحقق الخطة المستهدف من الفصول إلا في مرحلتى التعليم الفنى ومعاهد المعلمين والمعلمات فقط. أما بقية المراحل فكانت نسبة العجز متقاربة في مرحلتى التعليم الإبتدائى والإعدادى. وكبيرة جداً في مرحلة التعليم الثانوى العام.

ومجمل القول أن الخطة قد استهدفت انشاء (46.433) فصلاً دراسياً جديداً لمختلف المراحل التعليمية غير انها لم تحقق من هذا المستهدف إلا (34.823) أى بنسبة عجز بلغت -25% وبهذا لم تحقق الخطة هدفها في بند الانشاءات المدرسية الجديدة.

وفي مجال محو الأمية وتعليم الكبار فقد استهدفت الخطة القضاء على الأمية في ليبيا بحلول عام 1980، أى عند نهاية الخطة، إلا أن البيانات المتاحة تشير إلى «أن نسبة الأميين في الجماهيرية الليبية ممن لا تتجاوز أعمارهم العشر سنوات وصلت عند نهاية الخطة إلى 20% من الذكور، وإلى 49% من الإناث، ويعنى ذلك أنه لم يتم القضاء على هذه المشكلة بنهاية عام 1980 كما كان متوقفاً.

تأسساً على ما تقدم فإنه على الرغم من أن معظم أهداف هذه الخطة تعد امتداداً لأهداف الخطة التى سبقتها إلا أن عدم واقعية البعض منها كالأهداف الأول. السابع والعاشر، وعدم تحديد اساليب المعالجة السليمة للأهداف التى تعثر تنفيذها فى الخطة السابقة وتكرر ذكرها مرة أخرى فى الخطة الحالية جعل درجة فاعلية الخطة فى تحقيق معظم أهدافها تقل عن درجة فاعلية الخطة السابقة كما تبين ذلك من تطبيق المعيار السابق.

أما من حيث مراعاة هذه الخطة للأسس العلمية عند إعدادها «المعيار الثانى» .

فإن مشروع هذه الخطة قد أشار فى مستهله إلى أن الخط الاستراتيجى الاساسى للتنمية فى الجماهيرية الليبية، الذى استهدفته الخطة الثلاثية السابقة 75/72 يمثل نفس الخط الذى سوف يوجه الاقتصاد الوطنى فى الخطة الخمسية للسنوات 80/76 (1) .

(1) الجمهورية العربية الليبية، أمانة التخطيط والتنمية، مشروع الخطة الخمسية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية 80/76 مرجع سابق، ص 4 .

فمن حيث الشمول والتكامل فلا تخلو الخطة من ذلك إذ أن الأهداف (2 ، 4 ، 6 ، 8 ، 9 ، 10) والتي اهتمت بنشر التعليم والتوسع فيه، والاهتمام بالمعلم بغية الاكتفاء الذاتي من المعلمات لمرحلة التعليم الإلزامي، والتوسع في برامج الإيفاد، واستكمال المباني الجامعية، ومضاعفة الجهود من أجل القضاء على الأمية بحلول عام 1980، وتدعيم التعليم الفني والتنوع في مجالاته، وتشجيع الفتاة الليبية على الانخراط في هذا النوع من التعليم. كل هذه الأهداف لا شك أنها قد شملت جوانب كثيرة من الأنشطة التي تجعل من مخرجات التعليم عاملاً يمكن أن يلبي احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات. وهي في تكاملها تمثل أيضاً نوعاً من التنسيق والتكامل بين أجزائها.

وبما أن الخطة التربوية السليمة تعتمد في وضعها على المعرفة الواضحة للاحوال الاقتصادية والاجتماعية والتربوية والتعليمية للبلاد، وترسم أهدافها استناداً إلى هذه المعرفة، وبالإضافة إلى ذلك فلا بد قبل تحديد الأهداف من إجراء الدراسات والمسوح لجمع المعلومات والبيانات والإحصاءات اللازمة لإعداد التقديرات السليمة للخطة⁽¹⁾، فإن البيانات المتاحة تشير إلى أن أهداف هذه الخطة قد أعدت بناء على معلومات وبيانات وإحصاءات من المسح الاقتصادي الاجتماعي الذي أجرته أمانة التخطيط عام 1975، وشمل كافة المناشط الاقتصادية والاجتماعية في البلاد، وتضمن احصائيات عن تطور التعليم في كافة المراحل التعليمية، والتوقعات المستقبلية لنموه خلال الأعوام المقبلة⁽²⁾.

وعن تحديد الأولويات، فتشير إحدى الدراسات التي تناولت تقييم المسيره الانمائية في الجماهيرية الليبية خلال فترة السبعينيات وأوائل الثمانينيات إلى أن «خطة 80/76 استطاعت أن تحدد وبدرجة عالية أهم العناصر والأولويات التي تركز عليها وتنطلق منها استراتيجيات التعليم، والأهداف العامة التي يراد من التعليم بجميع مراحل وأنواعه أن يحققها في المجتمع الجماهيري»⁽³⁾.

(1) الدكتور عبدالله عبدالدائم، التخطيط التربوي، مرجع سابق، ص 143 - 144 .

(2) الجمهورية العربية الليبية، تقرير عن المسح الاقتصادي والاجتماعي لعام 1975، طرابلس، 1975، ص 6 .

(3) الدكتور عمر التومي الشيباني وآخرون، مرجع سابق، ص 128 .

وإذا كان مبدأ الاستمرارية فى التخطيط شرطاً هاماً، لكونه يتيح الربط العضوى بين مختلف عمليات الخطة التربوية، وبين ما يسبقها من خطط تربوية تعتبر الحالية مكملة لها⁽¹⁾، فإن الإشارة قد سبقت إلى أن هذه الخطة سلكت نفس الخط الاستراتيجى للتنمية فى ليبيا، والذى سلكته الخطة السابقة 75/72، وهى بذلك تعتبر امتداداً طبيعياً للخطة التى سبقتها مكملة لبعض أهدافها.

بناء على ما تقدم يمكن القول بأن معظم الأسس العلمية للتخطيط كالمشمول والتكامل، وتحديد الأولويات، والاستمرارية، وتوافر البيانات والمعلومات والاحصاءات قد توافرت عند عملية إعداد هذه الخطة.

ومن حيث مدى توافر الإمكانيات البشرية والمادية والمالية لتغطية احتياجاتها، فقد جاء فى أحد تقارير المتابعة أن جملة التعاقدات الخاصة بالإنشاءات الجديدة أو استكمال بعض المباني القديمة بلغت فى نهاية الخطة (512.2) مليون دينار سدد منها حتى نهاية ديسمبر 1979 مبلغ (190.7)⁽²⁾ مليون دينار فقط.

وبمقارنة قيمة هذه التعاقدات، ومقدار ما سدد منها حتى نهاية الخطة مع جملة مخصصات التعليم فى هذه الخطة من ميزانية التنمية والبالغ مقدارها (470.430) مليون دينار⁽³⁾ يمكن القول بأن الانفاق على التعليم سوف يتجاوز ما خصص له من ميزانية التنمية. وهذا ما أكده أيضاً الجدول رقم (20) والذى أوضح بأن العمل قد توقف فى تنفيذ العديد من الفصول الدراسية يقدر بنحو (11.610) فصول، كما ان استكمال المباني ولاسيما الجامعية منها لم ينفذ بكامله⁽⁴⁾، مما أدى إلى ترحيل بعض المشروعات إلى الخطة المقبلة نظراً لنقص الموارد المالية ونقص الأيدي العاملة الفنية والمواد اللازمة لتنفيذ هذه المشروعات⁽⁵⁾.

(1) الدكتور محمد منير موسى، التربية ومجالات التنمية فى الإنماء التربوى، مرجع سابق، ص 44.

(2) امانة التخطيط، تقرير متابعة منجزات السنة الرابعة من خطوه التحول 80/76، مرجع سابق ص 50.

(3) امانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادية والاجتماعية 80/76، مرجع سابق، ص 336.

(4) انظر الجدول رقم (20) من هذه الدراسة.

(5) امانة التخطيط، تقرير منجزات السنة الرابعة من خطة التحول 80/76، مرجع سابق، ص 61.

يفهم مما تقدم أنه على الرغم من تخصيص نسبة عالية من ميزانية التنمية الى قطاع التعليم فى هذه الخطة إلا أن هذه المخصصات لم تكن كافية لتغطية احتياجات هذه الخطة، بسبب إرتفاع تكاليف العقود وقلة الامكانيات البشرية والمادية. أما من حيث مدى إرتباط المناهج فى هذه الخطة بحاجات التنمية. وإلى أى حد كانت محاولات التطوير التى مرت بها المناهج فى هذه الخطة، (المعيار الرابع).

لكى يمكن للدراسة الخالية قياس مدى إرتباط المناهج فى هذه الخطة بإحتياجات التنمية وكذلك مدى فاعلية محاولات التطوير التى مرت بها المناهج خلال فترة تنفيذ الخطة. فلا بد من النظر أولاً إلى ما نصت عليه أهداف الخطة فى هذا الشأن، ثم يمكن الإنتقال بعد ذلك إلى اتجاهات التطبيق الفعلية لمعرفة مستويات وكفاءة التنفيذ وأثر ذلك على مخرجات التعليم، وبالتالي تأثير هذه المخرجات فى النشاطات الاقتصادية والاجتماعية.

فمن ناحية الأهداف فقد جاء فى الهدف (الرابع) من أهداف الخطة، «تدعيم التعليم الفنى للبنين والبنات من ناحيتى الكم والكيف حتى يساعد على سد احتياجات خطط التنمية من القوى البشرية المدربة، كما جاء فى الهدف (الخامس) «العناية بتوجيه الطلاب بعد مرحلة الإلزام بما يتمشى وإحتياجات خطط التنمية من مهارات وكفايات، وبالإضافة إلى ذلك فإنه يمكن اعتبار الهدفين (السادس والعاشر) والخاصين بالقضاء على الأمية والإكتفاء الذاتى من مدرسات المرحلة الابتدائية بحلول عام 1980 مرتبطان بأحتياجات التنمية الإقتصادية والاجتماعية، غير أن التساؤل الذى سيظل مطروحاً هو.. ما هى التغييرات التى طرأت بالفعل على المناهج خلال هذه الخطة لتجعل منها أكثر إرتباطاً بإحتياجات خطط التنمية الإقتصادية والاجتماعية؟».

لاشك أن هذا التساؤل يحتم على الباحث ضرورة النظر إلى اتجاهات تطبيق الأهداف الكلية للخطة من خلال تنفيذ الإهداف الجزئية التى تضمنتها برامج ومشروعات الخطة من أجل الوصول إلى الغايات والمراعى الكبرى التى ينبغى للخطة تحقيقها للوفاء بإحتياجات التنمية من القوى العاملة الماهرة والمدربة والمعدة من أجل المساهمة فى إنجاح برامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وبالعودة الى الدراسات والتقارير التي اهتمت بعملية تطوير المناهج بمرحلة التعليم العام خلال تلك الفترة نجد إحدى الدراسات تشير إلى أن النظام التعليمي خلال هذه الفترة قد مر بمرحلة إصلاح انطلقت من مفاهيم النظرية العالمية الثالثة، وإعلان قيام سلطة الشعب، وشملت مختلف جوانبه،⁽¹⁾.

ولكن هذه الدراسة لم تذكر من هذه الاصلاحات إلا إدخال بعض المواد الجديدة كمادة (التقنية) التي طبقت على الصف الرابع بمرحلة التعليم الأساسي ومادة (المجتمع الجماهيري) على الصفين الخامس والسادس، ومواد التربية العسكرية، والتربية العقائدية. والتنمية التي قررت فيما بعد على المرحلة الثانوية.

وإذا نظر المرء إلى هذه التغييرات، فإنه يلاحظ إن أكثر هذه التغييرات قريباً من خطط التنمية هما مادة (التقنية) التي قررت على الصف الرابع، ومادة التنمية للمرحلة الثانوية، غير أن طريقة تدريس مادة التقنية قد أفرغتها من محتواها وجعلت نتائجها عديمة الجدوى. حيث قام بتدريس هذه المادة شباب صغار السن حديثي التخرج من المعاهد الصناعية وكان أسلوب التدريس نظرياً فقط، وذلك بالإضافة إلى أن تطبيق هذه المادة على الصف الرابع الابتدائي كان - في الواقع - بمثابة الحكم بالموت على النتائج المأمولة منها. والمفروض أنها قررت على طلاب الصف الثالث الإعدادي الذين سيتم توجيه نسبة من الناجحين منهم الى المدارس والمراكز التدريبية والمعاهد الفنية وهنا تكون هذه المادة بمثابة المدخل لدراساتهم في العام المقبل، وهذا يكون أفضل من تطبيقها على تلاميذ الصف الرابع الابتدائي الذين سيلتحقون بالتعليم الفني بعد حوالي خمس سنوات وحينذاك تكون تلك المعلومات قد طواها النسيان.

أما مادة التنمية والتي طبقت على طلاب المرحلة الثانوية فلاشك أنها قد أفادتهم ببعض مبادئ التنمية والمفاهيم المستعملة فيها. كما اشتملت على تعريف التخطيط ومفهومه وأهميته واساليبه، وكيفية ممارسته في الجماهيرية الليبية، كما أنها قد قربت مفهوم التنمية وأهدافها عن طريق اطلاع الطلاب على الانجازات التي تم تحقيقها من خلال خطط التحول الاقتصادي والاجتماعي مدعمة بالارقام والاحصاءات والبيانات

(1) عبدالله الحراري. مرجع سابق، ص 40.

التي توضح مقدار الأموال التي استثمرت في خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا منذ قيام الثورة .

واستناداً على ما أجمعت عليه معظم الآراء في الدراسات والتقارير التي تناولت التعليم في ليبيا خلال هذه الخطة يمكن القول بأن نقص الإمكانيات البشرية والمادية والمالية كان العقبة الكأداء في طريق تطوير المناهج بهذا النوع من التعليم، وذلك إضافة إلى بعثرة الجهود التي كان ينبغي أن تتوحد تجاه التعليم الفني عندما اسندت مهام الاشراف على معظم مؤسسات التعليم الفني إلى جهات أخرى غير أمانة التعليم كأمانات الصحة والصناعة والشئون الاجتماعية ... الخ ، مما تقدم يمكن القول بأن ارتباط المناهج التعليمية باحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا خلال هذه الخطة كان إرتباطاً واهياً وضعيفاً وذلك نتيجة لعدم التحديد بشكل دقيق لنوعيات المهارات المستهدفة من مؤسسات التعليم الفني، وفقاً لما يتوافر فيها من شعب تخصصية من ناحية، وتعثر السير بهذه المؤسسات أساساً بسبب تعدد جهات الاشراف من ناحية، وعدم قيام هذه المؤسسات منذ البداية على أرضية صلبة من ناحية أخرى .

ومن هذا المنطلق يمكن القول أيضاً بأن محاولات التطوير التي مرت بها المناهج - كما سبق البيان - لم تكن هي الأخرى محاولات جادة وشاملة للمناهج التعليمية المطبقة في الجماهيرية حينذاك، بل كانت مجرد تغييرات في بعض المقررات دون دراسة كافية للآثار والنتائج المستقبلية المتوقعة من ذلك التغيير ولا سيما فيما يخص التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولذا فإن فاعلية الخطة فيما يتعلق بتطوير المناهج وربطها بخطط التنمية لم تكن في المستوى المطلوب .

أما من حيث اهتمام الخطة بمعلم التعليم، ومؤسسات إعداده وتدريبه، والعناية به مادياً ومعنوياً ، (المعيار الخامس والأخير) ، فإن الخطة قد أكدت في الهدف (السادس) من أهدافها على الاستمرار في تطوير معاهد المعلمين والمعلمات بما يتمشى مع احتياجات المرحلة الإلزامية، بحيث يمكن الوصول عن نهاية الخطة إلى الاكتفاء الذاتي من مدرسات المرحلة الابتدائية .

وتحقيقاً لهذا الهدف فقد استهدفت الخطة التوسع في انشاء المعاهد بحيث تصل الى

(21) معهداً عند نهاية الخطة، مع مراعاة توزيعها على مختلف المناطق بالبلاد، وبحيث يصل عدد طلبة هذه المعاهد خلال الفترة المعينة إلى (12,154) طالباً وطالبة، غير أن البيانات المتاحة قد اشارت الى أن الخطة قد انشأت (11) معهداً فقط للمعلمين والمعلمات، وقد بلغ اجمالى طلبة هذه المعاهد عند نهاية الخطة (31.200) طالباً وطالبة منهم (10.500) من الطلاب، و (20.700) من الطالبات، أى بنسبة زيادة عامة وصلت إلى 157.9%، ونسبة الإناث إلى الذكور كانت 50.7% (1). وذلك يعنى أن هناك اهتماماً ملحوظاً بضرورة تأنيث هيئة التدريس بمرحلة التعليم الابتدائى كخطوة أولى نحو تأنيث مرحلة التعليم الإلزامى بكاملها فى الخطة القادمة.

هذا فيما يتعلق بالاهتمام بالجانب الكمي لإعداد المعلمين والمعلمات، أما الجانبان النوعى والكيفى فقد سبق الإشارة الى أنه تم إنشاء كليات للتربية بجامعة الفاتح وقاريونس من أجل إعداد معلمى المرحلة الثانوية. كما جاء ضمن الخطة أيضاً الاهتمام بتطوير مناهج معاهد المعلمين والمعلمات، وتوفير الأقسام الداخلية بهذه المعاهد لأبناء المناطق النائية، وتوجيه الطلاب الى الشعب المستحدثة كالموسيقى والتربية الفنية، والتربية البدنية نظراً لنقص المعلمين فى مثل هذه التخصصات وذلك بالإضافة الى العمل على ألا تزيد كثافة الفصل بهذه المعاهد على 25 طالباً للفصل الواحد مع الاستمرار فى سياسة التعيين المباشر للخريجين، ومنحهم علائق التدريس والسكن عند التعيين، (2).

وفىما يخص المعلمين المتواجدين بالخدمة فقد جاء فى الخطة ما يلى:

« تستهدف خطة 80/76 إقامة دورات تدريبية، وبرامج داخلية وخارجية لفئات العاملين بميدان التعليم والتربية، وتستعين فى هذا المجال بالمتخصصين من التوجيه الفنى وإساتذه الجامعات عند التخطيط تمثل هذه البرامج وتنفيذها وتقويمها، (3).

غير أن الدراسات وتقارير المتابعة التى تناولت تلك الفترة لم تذكر شيئاً عن هذه

(1) امانة التخطيط، منجزات خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 80/76، مرجع سابق، ص 19.

(2) الجمهورية العربية الليبية، امانة التخطيط، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 80/76، مرجع سابق، ص 321.

(3) المرجع السابق، ص 330.

الدورات التدريبية اللهم إذا كان المقصود بذلك هي الدورات التنشيطية التي أقيمت على مستوى الإدارات المحلية للتعليم بغية تنفيذ التوجيهات الخاصة بضرورة تأنيث هيئة التدريس بالمرحلة الإبتدائية اعتباراً من العام الدراسي 78/77، والتي كان من نتائجها ارتفاع عدد المدرسات بمرحلة التعليم الإبتدائي الى (12.072) معلمة، وبنسبة زيادة عما حققته الخطة السابقة بلغت 148.6% ، بذلك بلغت نسبة المعلمات إلى مجموع معلمي هذه المرحلة خلال السنة المشار إليها 39.6% ، والتي لم تتجاوز 18.6% خلال العام الدراسي 76/75 (1) .

مما تقدم يمكن القول بأن الخطة الخمسية للسنوات 80/76 قد حققت معظم مستهدفاتها في مجال اعداد المعلم، وتطوير مؤسسات اعداه والعناية به مادياً ومعنوياً. وفي ختام تحليل هذه الخطة ترى الدراسة الحالية أن تلخص النتائج التي تم التوصل إليها من خلال تطبيق المعايير العلمية لقياس فاعلية الخطة في تحقيق أهدافها وذلك على النحو التالي:

(1) لقد تبين من المعيار الأول. والخاص بمدى وضوح الأهداف، وتحديدها، وقابليتها للتنفيذ أن أهداف هذه الخطة على الرغم من كونها تمثل امتداداً لأهداف الخطة التي سبقتها، إلا أن صياغة البعض منها قد اشتمل على نوع من العمومية والبعد عن الواقعية، وعدم الدقة والتحديد الواضح لأساليب المعالجة السليمة للأهداف التي تعد امتداداً لأهداف اشتمل عليها الخطة السابقة وواجهت عملية تنفيذها عدة مشاكل ومصاعب كان ينبغي تجنبها في هذه الخطة. ولهذه الأسباب فإن قياس فاعلية الخطة في تحقيق أهدافها وفقاً لهذا المعيار أظهر ضعفاً واضحاً للخطة في تحقيق أهدافها.

(2) ومن خلال تطبيق المعيار الثاني الذي يهتم بمدى مراعاة الخطة للاسس العلمية للتخطيط عند إعدادها فقد تبين أنه يبدو أن الخطة قد استفادت من تجربة وضع الخطة الأولى 68/63 والخطة الثانية التي لم تنفذ 74/69، حيث روعي جانب كبير من الأسس العلمية للتخطيط عن عملية إعدادها، ولكن يبدو أن هناك

(1) عبد الله الحراري، تقرير عن التعليم الاساس بالجامهيرية الليبية من 69 حتى 1993، مرجع سابق، ص 37 .

متغيرات قد طرأت خلال مرحلة التنفيذ وكان لها - فى الواقع - دور فعال فى التأثير على فعالية تلك الأسس عند تنفيذ الخطة .

(3) واتضح من المعيار الثالث والخاص بمدى توافر الامكانيات البشرية والمادية والمالية لتغطية احتياجات هذه الخطة انه على الرغم من تخصيص نسبة عالية من ميزانية التنمية الى قطاع التعليم فى هذه الخطة إلا أن هذه المخصصات لم تكف احتياجات الخطة نظراً لضخامة المشروعات من جهة وقلة الايدى العاملة والامكانيات المادية من جهة أخرى ، إضافة الى حدوث بعض التجاوزات خلال مراحل التنفيذ والتي كان لها أثرها على مخصصات الخطة .

(4) وعن مدى ارتباط المناهج التعليمية بخطط التنمية، ومحاولات التطوير التي شهدتها المناهج التعليمية خلال هذه الخطة . والتي تصدى لها المعيار الرابع، فقد اتضح أن ارتباط المناهج بخطط التنمية خلال هذه الخطة كان ارتباطاً واهياً وضعيفاً، وأن محاولات التطوير التي طالت المناهج خلال هذه الفترة لم تصل هى الأخرى إلى المستوى المطلوب .

(5) وبينما كانت درجة فاعلية هذه لخطة فى تحقيق أهدافها حسبما تبين من المعايير الأربعة السابقة ضعيفة فإن المعيار الخامس قد أظهر نجاحاً للخطة فى تحقيق أهدافها فيما يتعلق بالاهتمام بمعلم التعليم ومؤسسات إعداده وتدريبه، والعناية به مادياً ومعنوياً .

ومن خلال النتائج السابقة يتضح أن الخطة التربوية للسنوات 80/76 كانت بشكل عام أقل فاعلية فى تحقيق أهدافها من الخطة التربوية الثلاثية السابقة 75/72 .

(4) الخطة الخمسية للتربية للسنوات (85/81) :

لقد شهدت مرحلة تنفيذ الخطتين السابقتين (75/72) و (80/76) جملة من الأحداث الهامة والمتغيرات الجديدة التى مرت بها البلاد خلال فترتى تنفيذ الخطتين المعنيتين، ومن بين هذه الأحداث على سبيل المثال: قيام الثورة الثقافية والثورة الإدارية فى ليبيا عام 1973 خلال فترة تنفيذ خطة (75/73) وقيام الثورة الطلابية،

وإعلان قيام سلطة الشعب خلال فترة تنفيذ خطة (80/76) وذلك إضافة إلى الأحداث الحدودية المؤسفة التي وقعت بين ليبيا من جهة وجارتها مصر وتشاد من جهة أخرى. تلك الأحداث التي خطط لها الاستعمار مستغلاً بعض الخلافات في الرأي بين الإشقاء والجيران.

إن تلك الأحداث كان لبعضها انعكاسات ايجابية ولبعضها الآخر انعكاسات سلبية على التعليم بصفة عامة، وعلى التخطيط للتربية بصفة خاصة، فالثورة الثقافية والثورة الإدارية - كما سبق البيان - قامتا من أجل تحقيق أهداف نبيلة وغايات سامية من شأنها رفع مستوى أداء الإنسان باعتباره عنصراً فعالاً في تنمية المجتمع إقتصادياً وإجتماعياً، غير أن أسلوب تنفيذهما قد شابه شئ من سوء الفهم والغموض والتسرع في اتخاذ القرارات قبل التعمق في استيعاب مرامي الفلسفة الثاوية وراء قيام هاتين الثورتين، والدليل على ذلك أن الثورة الثقافية التي كان يقصد بها الثورة على المناهج التقليدية والمستوردة واستبدالها بمناهج أكثر تطوراً وأجزل نفعاً لمجتمع يسعى الى تحقيق تنمية إقتصادية وإجتماعية في شتى المجالات لم تصل الى تحقيق هذا الهدف على الرغم من مضى قرابة ربع قرن من قيامها حيث نجد أن العقيد معمر القذافي الذي حرض على قيام هذه الثورة يقول في لقاءه مع القيادات الشعبية في بعض المناطق الغربية من البلاد في اكتوبر 1997 «إن المناهج التعليمية لم تتغير، وحتى الكلام الذي قلناه مجرد كلام في الهواء، فما زالت المناهج رجعية سواء فيما يتعلق بسلطة الشعب، أو بتاريخ آبائنا واجدادنا، أو بالقضية الفلسطينية أو غيرها من القضايا الأخرى»⁽¹⁾.

أما الثورة الإدارية فعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلت من أجل تطوير وتثوير وتحسن أداء الأجهزة الإدارية في ليبيا إلا أنها هي الأخرى لم تصل حتى الآن إلى إيجاد حل ناجح للمشكلات الإدارية المزمنة والمتمثلة أساساً في تضخم جهاز الإدارة، وتمشى ظواهر التسيب واللامبالاه، بل أن هناك مساوئ جديدة قد برزت وتفشى في الأجهزة الادارية بليبيا وخاصة في السنوات الأخيرة. ولم تكن معروفة من قبل

(1) الجماهيرية الليبية، اللجنة الشعبية العامة، (ملخص توجيهات قائد الثورة خلال لقاءه ببعض القيادات الشعبية في اكتوبر 1997)، منشور رسمي على امناء اللجان الشعبية العامة، واللجان الشعبية للمحلات، وأجهزة الأعمال العامة بتاريخ 1997/12/6 .

كالاختلاس والرشوة وغلبة مؤثرات النعرات العشائرية والقبلية، والسعى لتحقيق المصلحة الذاتية على حساب المصلحة العامة.

ويبدو أنه قد غاب عن أذهان القائمين بعملية تطوير وتثوير وتحسين أداء هذه الأجهزة أن المهمة الرئيسية للإدارة على كافة مستوياتها التنظيمية هي «مهمة تكوين وتنمية العناصر البشرية العاملة في مختلف ميادين النشاط فيها، فعلى أساس قدرة الإدارة على إختيار هذه العناصر البشرية. وتنمية قدراتها، واستثارة حماسها، وتنمية علاقات التعاون بينها. وتصميم المهام الموكلة إليها بطريقة واضحة ومحددة، وقياس متابعة أدائها، وتنمية مشاعر الرضا والولاء من جانبها للعمل يتحدد مدى النجاح الذي تحقّقه هذه العناصر البشرية في جميع مجالات العمل والانتاج»⁽¹⁾

لاشك أن الأساليب والممارسات والتجارب غير المدروسة التي طبقت في ليبيا خلال هذه الفترة كنوع من المعالجة لتصحيح أوضاع الأجهزة الإدارية ولرفع مستوى أدائها وتنشيط فعاليتها قد انعكست بصورة سلبية على مستوى الأداء والانتاج في هذه الأجهزة. ولعل الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية قد أصاب عين الحقيقة عند مساءلته من قبل المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور انعقادها العادي الثاني (مؤتمر الشعب العام) لعام 1997 عن أسباب قصور الأجهزة الإدارية في أداء أعمالها وتفشى المظاهر السلبية بين هذه الأجهزة عندما قال: «إن الانحراف الإداري قد جاء كنتيجة لأساليب المعالجات الخاطئة لتصحيح أوضاع هذه الأجهزة عن طريق أساليب بعيدة عن المنهج العلمي. وأن عملية الإصلاح من جديد ليست بالأمر الهين الذي يمكن تنفيذه بين عشية وضحاها»⁽²⁾.

وبخصوص الثورة الطلابية فقد سبق الإيضاح بأن مؤثراتها السلبية على التعليم كانت أكبر من إيجابياتها وذلك عندما أسئ فهم الغايات المرجوة منها وخاصة عندما زج الطلاب بأنفسهم في المجالات الإدارية والمالية والأكاديمية للجامعات والمعاهد العليا

(1) الدكتور محمود محمد المنصوري والدكتور عبدالقادر عياد عامر، إدارة الموارد البشرية، الدار الجماهيرية للنشر والإعلان والتوزيع مصراته، 1989، ص 12.

(2) رد الأخ أمين اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية على مساءلة المؤتمرات الشعبية الأساسية في دور الإنعقاد العادي الثاني لعام 1997. الجلسة المنقولة على الهواء مباشرة يوم 1997/12/29.

مما كان له انعكاسه السلبية على التعليم ولاسيما الجامعي منه، فقد سبق بيان ذلك عند تحليل الخطة السابقة .

أما إعلان قيام سلطة الشعب فيعتبر نقطة تحول كبيرة وقفزه توعية جديدة في الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية في المجتمع العربي الليبي وخاصة عندما أصبح من حق المزارع والتاجر والمنتج والمعلم والطالب بل كافة قوى الشعب العاملة مناقشة قضاياهم المصيرية داخل مؤتمراتهم الشعبية بمناطقهم، واتخاذ مايلزم حيالها من قرارات لتصل هذه القرارات من القاعدة الى القمة وبذلك تتحقق المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار . غير أن هذه التجربة ما زالت تمر بمراحل متعددة التغييرات في الأساليب والنظم وتكرار القرارات في أكثر من دورة انعقاد ولاسيما فيما يتعلق بإعادة النظر في النظام التعليمي، والمخصصات المالية لتنفيذ الخطط، وتطوير الإدارة التعليمية .

وإذا كان قد سبق تناول بعض من هذه الأحداث بآثارها الايجابية والسلبية على عملية التخطيط التربوي، وعلى تنفيذ كل خطة من الخطط السابقة، فإنه لا بد أيضاً من تناول الأحداث التي مرت بها البلاد خلال فترة تنفيذ الخطة الرابعة (85/81) والتي كان لها هي الأخرى مؤثراتها على عملية تنفيذ هذه الخطة، حيث طرأت بعض المتغيرات الجديدة علاوة على أن هناك بعضاً من الأحداث التي شهدت الخطتان السابقتان ميلادها غير أن سريان تطبيقها لم يأخذ مجراه الفعلي إلا منذ بداية الثمانينات، أي خلال الفترة التي شهدت تنفيذ الخطة التربوية الرابعة للسنوات 85/81 .

فالثورة الثقافية مثلاً على الرغم من تفجرها منذ عام 1973 والتي استهدفت فيما يخص التعليم تغيير وتطوير وتثوير المناهج والخطط الدراسية، وعلى الرغم أيضاً من التغيرات البسيطة التي طالت المناهج ونظم الدراسة والامتحانات ولاسيما في مرحلتى التعليم الاساسى والمتوسط خلال فترتى تنفيذ الخطتين السابقتين إلا أنه يمكن القول بأن البداية الفعلية للثورة على المناهج الدراسية لم تبدأ إلا بعد إعتقاد اللجنة الشعبية العامة للتعليم مشروع البنية التعليمية الجديدة عام 1982 . أى خلال فترة الخطة الرابعة 85/81، وذلك تنفيذاً لمقررات المؤتمرات الشعبية في هذا الشأن، حيث يستفاد من البيانات المتاحة أنه « قد تم وضع خطة لتنفيذ مجموعة من الثانويات الفنية والتقنية

اعتباراً من العام الدراسي 87/86 (1) .

ومن جهة أخرى فإنه على الرغم من إعلان قيام سلطة الشعب فى الجماهيرية الليبية منذ عام 1977 والتي تمثلت فى تولى المؤتمرات الشعبية الاساسية مهمة التشريع والرقابة والمتابعة، وتولى اللجان الشعبية التنفيذية مهمة تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية. إلا أنه يمكن القول بأن الممارسة الفعلية لهذه السلطة - سواء التشريعية منها أم التنفيذية - لم تتبلور بصورة أكثر وضوحاً إلا منذ أواخر الثمانينات إن لم تكن ما زالت - كما سبق البيان - تمر بالعديد من التجارب وأشكال التعديل والتطوير.

يتضح مما تقدم أن فترة تنفيذ الخطة الرابعة للسنوات 85/81 قد شهدت بداية ظهور الممارسة الفعلية لأهم حديتين تاريخيين عرفتتهما ليبيا فى تاريخها السياسى والاقتصادى والاجتماعى، والذي تمثل أولهما فى بداية الممارسة الفعلية للسلطة الشعبية، وثانيهما قرارات المؤتمرات الشعبىة الاساسية باعادة النظر فى النظام التعليمى، وإصدار بنية تعليمية جديدة كمشروع قومى من أجل - ربط المناهج التعليمية باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد. وهو الهدف الذى تكرر ذكره فى كل الخطط السابقة دون وضع الاجراءات العملية لتحقيقه.

(1) عرض المعايير:

(أ) إلى أى حد كانت الأهداف واضحة، ومحددة، وقابلة للتنفيذ؟

(ب) إلى أى مدى تم مراعاة الأسس العلمية للتخطيط التربوى عند وضع هذه الخطة.

(ج) إلى أى مدى كانت الامكانيات البشرية والمادية والمالية متوافرة لتغطية احتياجات هذه الخطة؟

(د) إلى أى حد كانت المناهج التعليمية فى هذه الخطة مرتبطة بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد؟

(1) الجماهيرية الليبية، اللجنة الشعبية العامة للتعليم، ردود أمانة التعليم على مساءلة المؤتمرات الشعبية الاساسية، ملاحظات اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية. وتقرير القوافل الثورية، سرت، 1993، ص 9 .

والى أى حد كانت فاعلية محاولات التطوير التى مرت بها المناهج فى هذه الخطة؟

(هـ) إلى أى حد اهتمت هذه الخطة بمعلم التعليم ومؤسسات إعداده وتدريبية، والعناية به مادياً ومعنوياً؟

(2) تصنيف أهداف الخطة:

بما أن الدراسة التقويمية لأية خطة تربوية لابد أن تتم فى ضوء أهدافها الأساسية، ومن خلال تصنيف تلك الأهداف وتحليلها باستخدام المعايير العلمية الآتية الذكر يتضح مدى مراعاة الخطة للأسس التى تضمنتها المعايير، ومن خلال تطبيق هذه المعايير أيضاً يمكن قياس فاعلية الخطة فى تحقيق أهدافها، فإنه لابد للدراسة الحالية من استعراض وتصنيف أهداف هذه الخطة والتى تضمنت ما يلى:

(أ) تزويد الفرد بقدر كاف من المعارف، والمهارات وإعداده الإعداد اللازم ليلعب دوره فى المجتمع بصورة أكثر فاعلية، ويشترك فى اتخاذ القرارات فى جميع المجالات.

وهذا الهدف يعد هدفاً كيفياً، كما يعد أيضاً الهدف الأشمل الذى تدور حول بقية أهداف الخطة. وقد تشكلت صياغته فى الخطط السابقة بحسب الظروف السياسية والفلسفة التربوية التى تنتجها البلاد عند فترة إعداد كل خطة، وفى الخطة الأولى مثلاً أهتم بأعداد المواطن اللبى وتزويده بالمعارف، وفى الثانية خص إعداد قاطع معين من المواطنين وهو قطاع الشباب، وفى اتسمت الصياغة بالصفة القومية، أى إعداد المواطن العربى ككل، وفى الخطة الحالية تركز حول تزويد الفرد بقدر كاف من المعارف وإعداده ليلعب دوره بفاعلية، ويشترك فى اتخاذ القرارات فى جميع المجالات.

لاشك أن الصياغة الجديدة قد جاءت تجسيدا حقيقياً لقيام السلطة الشعبية، وترسيخاً للمقولات الواردة فى الكتاب الاخضر التى تحت الجماهير على المشاركة فى اتخاذ القرارات عن طريق الانضمام للمؤتمرات الشعبية التى تم تشكيلها فى كافة المناطق.

(ب) ربط التعليم بمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث لا يمكن النظر إلى التعليم بمعزل عن التنمية فهو جزء لا يتجزأ منها، ولذا فإنه من الضرورى

جعل التعليم متجاوباً ومنسجماً مع أهداف التنمية، ومتوافقاً مع أطروحات الكتاب الأخضر بفصوله الثلاثة.

وهذا الهدف هدف كیفی أيضاً، وعلى الرغم من تكراره فى جميع الخطط السابقة، إلا أن صياغته هذه المرة اشتملت على نوع جديد من التطوير لیتلاءم مع تطورات الفكر فى التنمية من جهة، ويتجاوب مع أسس التخطيط ومع فلسفة المجتمع من جهة أخرى.

(ج) استيعاب جميع من هم سن مرحلة الإلزام التى تشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية. ويعد هدفاً كميّاً غير أنه لم يحدد نسباً أو أعداداً رقمية معينة يمكن للخطة أن تصل إليها حيث أن (عبارة جميع من هم فى سن الإلزام) تعد عبارة لا تخلو من الطموح الذى قد يصعب تحقيقه.

(د) التركيز على تحسين نوعية التعليم، وتوفير الامكانات البشرية والمادية والمالية لمؤسسات التعليم والتدريب بما يتمشى ومتطلبات العصر الذى يشهد تطوراً سريعاً فى العلم والتكنولوجيا وحدد الهدف امكانية التحسين عن طريق:

- إعادة النظر فى النظام التعليمى فى مختلف المراحل التعليمية، واستحداث بنية تعليمية جديدة تتفق واحتياجات المجتمع.

- الاهتمام بالتخصص المبكر، وإحلال التعليم الثانوى الفنى محل التعليم العام، مع التركيز على المناهج التى تتطلبها طبيعة التخصص بما يؤدى إلى اختصار المدة الزمنية اللازمة لكل مرحلة من مراحل التعليم.

- الاستمرار فى تطوير المناهج والكتاب المدرسى بما يتمشى والاحتياجات الفعلية لتنمية الشاملة، وإعداد الكوادر البشرية اللازمة لها.

- الإهتمام بالجوانب الكيفية لإعداد المعلمين، والاعتماد على العنصر الوطنى لتوفير العدد اللازم من هيئات التدريس، مع العمل على تأنيث هيئة التدريس بالمرحلة الإعدادية استكمالاً لتأنيث المرحلة الابتدائية التى تم فى الخطة السابقة.

- لعناية بالإدارة التعليمية، والتوجيه الفنى فى المؤسسات التعليمية وذلك بإقامة البرامج التدريبية لمختلف مستويات الإدارة والتوجيه الفنى.

ويعتبر هذا الهدف من الأهداف الكيفية أيضاً، غير أنه هذه المرة قد تضمن طرح عدة وسائل يمكن بواسطتها معالجة القصور الذى حدث فى الخطط السابقة.

- تطوير المبنى المدرسى بما يلبي احتياجات العملية التربوية والتعليمية، مع الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث السابقة فى هذا المجال .. وهو هدف كفى أيضاً، ولأول مرة وردت إشارة فى الصياغة الى الاستفادة من نتائج الدراسات والبحوث مما يعد تطوراً جديداً فى الأهداف لم يذكر فى أهداف الخطط السابقة.

- الاستمرار فى بذل الجهود لانجاح برامج محو الامية وتعليم الكبار، والاخذ بمفهوم التعليم المستمر، وهو هدف كفى أيضاً لاستكمال الجهود التى بذلت فى مجال القضاء على ظاهرة الأمية، غير أن تطور جديداً قد حدث فى صياغته وهو الاخذ بمفهوم التعليم المستمر مما يعد هو الآخر تطوراً فى الاهداف التربوية فى الجماهيرية الليبية.

التوسع فى القبول باجامعات والمعاهد العليا، والاهتمام بالدراسات التطبيقية والدراسات العليا. وهو هدف كفى يمكن أن يشكل ثالثاً مع الهدفين الثالث والسادس.

(3) تطبيق المعايير لقياس فاعلية الخطة فى تحقيق أهدافها:

من حيث مدى وضوح الأهداف، وتحديدها، وقابليتها للتنفيذ (المعيار الأول)، فمن خلال إلقاء نظرة فاحصة على أهداف هذه الخطة يلاحظ أنها تعد هى الأخرى استمراراً لأهداف الخطط السابقة، وإنه كانت أهداف الخطة الحالية قد تضمنت شيئاً من التطوير الذى فرضته طبيعة المرحلة التى تمر بها البلاد، وخصوصاً بعد قيام سلطة الشعب.

فالهدف الأول مثلاً، أضاف عبارة (إعداد المواطن للمشاركة فى الحياة السياسية الجديدة فى الجماهيرية الليبية) مما يعد تطوراً جديداً للفكر التربوى، ومما يؤكد وضوح الهدف وقابليته للتنفيذ أن الجماهير قد أقبلت على تشكيل مؤتمراتها الشعبية فى كافة أنحاء البلاد، كما شكلت أيضاً فى جميع المدارس والمعاهد والجامعات مؤتمرات طلابية

شاركت بالفعل فى اتخاذ القرارات بهذه المؤسسات التعليمية - على الأقل - خلال فترة تنفيذ الخطة .

أما الأهداف الثانى والثالث والرابع والتي تهتم بربط التعليم بمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، واستيعاب جميع الملزمين والتركيز على تحسين نوعية التعليم، فهي تعد أيضاً استمراراً لنفس الأهداف التي وضعت فى الخطط السابقة، ولكن صياغتها هذه المرة جاءت أكثر وضوحاً وتحديداً وقابلية للتنفيذ.

ولعل وسائل التنفيذ التي ذكرت لأول مرة فى الهدف الخاص بتحسين نوعية التعليم هي التي ساعدت على التفكير فى إيجاد بنية تعليمية لربط التعليم بمتطلبات التنمية من جهة، وتلبية احتياجات هذه التنمية من جهة أخرى. ولذا فقد كان طبيعياً أن تقرر المؤتمرات الشعبية الأساسية عام 1982 لتحقيق هذا الهدف المشروع القومى للتعليم فى الجماهيرية الليبية والذي تمثل فى (مشروع البنية التعليمية الجديدة) الذى تمحورت حول كل الجهود التربوية سواء خلال فترة تنفيذ هذه الخطة، أو الخطط المرحلية التي نفذت بعدها.

وجاء الهدف الخامس ليهتم بتطوير المبانى المدرسية، والاستفادة من نتائج الدراسات والابحاث السابقة فى هذا المجال، غير انه - فى الواقع - لم يتضمن تحديداً واضحاً لكيفية التطوير خصوصاً وأنه أشار الى الاستفادة من نتائج الدراسات السابقة فقد كان ينبغى توضيح مجالات التطوير والنتائج المشار اليها وكيفية تطبيقها.

ويتحليل الهدف السادس الخاص بالاستمرار فى بذل الجهود الرامية إلى محو الأمية وتعليم الكبار، والأخذ بمفهوم التعليم المستمر يلاحظ أن صياغة هذا الهدف جاءت أقرب إلى الواقعية من الصياغة فى الخطة السابقة التي حددت القضاء على الأمية بنهاية عام 1980، فالاستمرار فى بذل الجهود يعطى الصياغة نوعاً من المنطقية لمعالجة مثل هذه المشكلة التي يتطلب القضاء عليها زمناً طويلاً.

وقد تضمن مشروع هذه الخطة بالفعل عدة إجراءات تنفيذية لتحقيق هذا الهدف منها: (1)

(1) الجماهيرية الليبية، أمانة التخطيط والتنمية، خطة التحول الاقتصادى والاجتماعى 85/81، الجزء الثانى، مرجع سابق، ص 192 .

(أ) حشد كافة الامكانيات، والتعاون مع القطاعات الأخرى للمساهمة بدور إيجابي لإنجاح برامج محو الأمية، وذلك بالإضافة الى إصدار التشريعات التي تضمن تطبيق قانون التعليم الإلزامي.

(ب) إعادة النظر ببرامج ومناهج ووسائل تعليم الكبار بهدف زيادة فاعليتها، والاقبال عليها عن طريق ربطها بامكانية الحصول على فرص العمل والاحتياجات الضرورية للمواطنين.

(ج) الاستعانة بوسائل الأعلام المختلفة لتوعية المواطنين بخطورة هذه المشكلة من جهة، واستخدام هذه الوسائل أيضاً في توصيل برامج تعليم الكبار الى الراشدين من جهة أخرى.

(د) افتتاح الجامعة المفتوحة لتعميم وتحقيق هدف التعلم المستمر....

أما فيما يتعلق بالهدف السابع والاخير من أهداف الخطة والذي يهتم بالتوسع في القبول بالجامعات والمعاهد العليا، والاهتمام بالدراسات التطبيقية والدراسات العليا، فهو يعد أيضاً استمراراً لأهداف الخطط السابقة، إذ سبق الإشارة في الخطة الثانية 75/72 إلى أن الجامعة الليبية قد انقسمت الى جامعتين احدهما في بنغازي والأخرى في طرابلس تضم الأولى ثلاث كليات، والثانية أربع كليات. «وفي الخطة الحالية 85/81 فقد وصل عدد كليات جامعة بنغازي «قاريونس حالياً» الى تسع كليات وجامعة طرابلس «الفتاح حالياً» الى عشر كليات» (1).

ويتبين من خلال الاطلاع على اسماء الكليات المستحدثة أن عدد الكليات التطبيقية بجامعة الفاتح قد أصبح سبع كليات هي: هندسة النقط - الطب البشري - الصيدلة - الهندسة النووية- العلوم - الهندسة المدنية - الزراعة، أي ما يعادل نسبة 70% من الكليات الموجودة بجامعة الفاتح، بينما أصبح عدد الكليات التطبيقية بجامعة قاريونس خمس كليات هي: الهندسة المدنية- الطب البشري - طب الاسنان - العلوم - الزراعة، أي بنسبة 55.6% من كليات جامعة قاريونس. (2) غير أن الأمور يبدو أنها لم تسر كما يراد لها بالنسبة لبرنامج الدراسات العليا. (3)

(1) المرجع السابق، ص 188.

(2) المرجع السابق، ص 192

(3) انظر الفصل الخامس من الدراسة الحالية، ص ص 245 - 246.

لا شك أن هذه الانجازات وبصورة خاصة فى مجال التوسع فى القبول بالكليات، والإهتمام بالدراسات التطبيقية تدل على وضوح الهدف وتحديده، وقابليته للتنفيذ.

أما من حيث مراعاة الخطة للأسس العلمية عند إعدادها (المعيار الثانى) فإذا كانت الأسس العلمية للتخطيط والتي يجب مراعاتها عند وضع كل خطة هى: الشمول والواقعية، والتكامل، والمرونة، والاستمرارية، والتأييد والمشاركة، وترتيب الأولويات ومراعاة التوازن بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية⁽¹⁾، فإنه من خلال التحليل السابق لأهداف الخطط السابقة، يتضح أنها شملت جوانب كثيرة من عناصر العملية التربوية والتعليمية، كما أن معظم أهدافها كانت استمراراً لأهداف وذلك بالإضافة إلى احتوائها على عنصر التأييد والمشاركة بعد تشكيل المؤتمرات الشعبية وتوليها مهام التخطيط واتخاذ القرار.

وترى الدراسة الحالية أنه نتيجة لواقعية معظم أهداف الخطة وقابليتها للتنفيذ، فقد حققت الخطة انجازات كثيرة فى مجالات الاستيعاب ومحو الامية وتطوير المناهج والمشاركة فى اتخاذ القرارات، غير أنها - فى الواقع - قد افتقرت الى عنصرى التنسيق بين مشروعاتها، ومراعاة المرونة التي تجعل الخطة قادرة على مواجهة كافة الاحتمالات التي قد تطرأ خلال مرحلة التنفيذ.

وقد ظهرت أولى المصاعب التي واجهت الخطة عندما صدرت عن المؤتمرات الشعبية الأساسية العديد من القرارات فى دور انعقادها المختلفة والتي كان معظمها قرارات ذات طبيعة مرحلية، ولمعالجة أوضاع قد تخص مرحلة التحول التي تمر بها البلاد حينذاك، أى أنها إجراءات وقائية وعلاجية - إن صح التعبير - ولم تكن ضمن الأهداف الاستراتيجية للخطة.

فعلى سبيل المثال جاء ضمن البرنامج الثورى للتعبة الشاملة الذى أقرته المؤتمرات الشعبية «تحويل المدارس والمعاهد والكليات الى ثكنات عسكرية يمنح فيها الطلبة الرتب العسكرية، ويخضعون للقانون العسكرى، كما ادخلت العلوم العسكرية لتصبح مواداً أساسية ضمن المناهج فى هذه المؤسسات التعليمية، واعتمدت سياسة التوجيه المركزى للطلاب الى الكليات العسكرية والمدنية والمعاهد المختلفة»⁽²⁾.

(1) انظر الفصل الثانى من هذه الدراسة (الإطار النظرى) ص ص 72 - 80.

(2) الجماهيرية الليبية، أمانة التعليم، قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية المصاغة فى مؤتمر الشعب العام فى دور انعقاده العادى الثامن فى 1982، تجميع مكتب التنسيق العام، 1995، ص ص 2 - 3.

إزاء تلك التحولات الجديدة فقد أصبح على أمانة التعليم أن تواجه العديد من الصعاب والمشاكل. هل تنفذ الأهداف المحددة فى الخطة؟ وهى - طبعاً - ضمن الأهداف العامة للتخطيط أم تنفذ القرارات الطارئة التى صدرت عن المؤتمرات الشعبية الأساسية بعد وضع الاهداف العامة للخطة؟

وفى غياب عنصرى المرونة والتنسيق اللازمين فقد ظهر واضحاً عجز أجهزة التنفيذ عن الإيفاء بكامل التزاماتها تجاه كل من الاهداف المحددة أصلاً فى الخطة، والقرارات القارئة المشار إليها ولاسيما فى السنوات الاخيرة من الخطة عندما استفلحت الأزمة المالية بسبب الضغوط الاستعمارية التى تعرضت لها الجماهيرية الليبية نتيجة لمواقفها السياسية المعلنة تجاه بعض القضايا الدولية المعاصرة، وخاصة تلك القضايا ذات العلاقة المباشرة بمصالح الدول الغربية الاستعمارية.

وخلاصة القول أن الخطة قد توافرت لها ست من الأسس العلمية للتخطيط والمشار إليها أيضاً، وافتقرت الى عنصرى اثنين فقط منها، أى أن نسبة ما توافر لها من الأسس المذكورة يمثل حوالى 75%، غير أن غياب عنصرى المرونة والتنسيق كان له أثر بالغ فى تنفيذ أهداف الخطة.

أما من حيث مدى توافر الامكانيات البشرية والمادية والمالية لتغطية احتياجات هذه الخطة (المعيار الثالث).

لقد سبق الإيضاح فى سياق هذا الفصل أن فترة تنفيذ هذه الخطة قد شهدت قيام عدة متغيرات جديدة منها الخارجية، ومنها الداخلية، فمن المتغيرات الخارجية التى لعبت دورها فى تقنين الانفاق على التعليم وغيره من القطاعات الأخرى كانت انخفاض الاسعار العالمية للنفط، وظهور التحدى الامبريالى الأمريكى للجماهيرية الليبية والذى توج بشن غارات جوية على مدينتى طرابلس وبنغازى فى بداية عام 1986، واستمرار التهديد بضرب بعض المنشآت الاقتصادية فى البلاد، والنجاح فى تأليب بعض الدول الاستعمارية الأخرى ضد الجماهيرية الليبية، وإلى أن أدت هذه الاجراءات فى نهاية المطاف الى تطويع مجلس الأمن الدولى لتحقيق المأرب العدوانية والاستعمارية والتى تمثلت فى فرض حصار ظالم على ليبيا منذ عام 1992.

أما المتغيرات الداخلية فكان أهمها بداية التطبيق والممارسة الفعلية لسلطة الشعب، وما صحب ذلك من متغيرات جذرية في مجال الإدارة واتخاذ القرار، وتنفيذ الخطط الإنمائية، وكيفية الانفاق عليها في وقت تزايدت فيه - كما سبق البيان - بعض التحديات الخارجية الصعبة.

لا شك أن مثل هذه المتغيرات تحتاج الى ضرورة إعادة النظر في أولويات الخطة، وذلك لمواجهة الآثار الناجمة عن تلك المتغيرات الخارجية التي فرضت على الجماهيرية أن تقف في مواجهة تحديات صعبة، ليس ضد امريكا فحسب، بل ضد الدول الاستعمارية السائرة في فكلها أيضاً، وكذلك المتغيرات الداخلية التي تحتاج هي الاخرى الى بناء هياكل اقتصادية واجتماعية متينة لتجعل من الجماهيرية دولة قادرة على تحمل أعباء التحدي المفروض عليها، وخاصة في غياب الدور العربي الجاد والفعل والفاعل والذي يمكنه - في حالة وجوده - تفويت الفرصة على الاستعمار لتحقيق أهدافه الاستعمارية في أى جزء من الوطن العربي.

هذا من جهة، ومن جهة أخرى فإنه من خلال اطلاع الدراسة الحالية على تقارير المتابعة والادبيات التي تناولت مسيره التعليم في ليبيا خلال هذه الفترة لم يتم العثور على مايفيد بأن هناك إعاة نظر قد طرأت على تعديل أولويات الخطة، او مخصصاتها المالية والتي بلغت (548.500) مليون دينار مقابل (470.430) مليون دينار تم تخصيصها للخطة التربوية السابقة⁽¹⁾.

ويعنى ذلك أن مخصصات الخطة الحالية 85/81 لا تزيد على مخصصات الخطة السابقة الا مفارق قدره (78.070) مليون دينار أى بنسبة زيادة لا تتجاوز 16.6% ، وإذا كانت الدراسة الحالية قد توصلت من خلال تحليل الخطة السابقة إلى أن مخصصات تلك الخطة لم تف باحتياجاتها مما جعلها ترحل بعض مشروعاتها - ولاسيما في مجال المباني المدرسية - إلى الخطة الحالية، وبما أن الاعباء المالية قد تزايدت خلال هذه الخطة سواء التي نجمت عن تنفيذ المشروعات المرحلة إليها من

(1) الجماهيرية الليبية، أمانة التخطيط، ملخص الإطار والخطوط العريضة لاستراتيجية خطة التحول 85/81 ، 1980، ص 48 .

الخطة السابقة، أو التي يتطلبها تنفيذ مشروع البنية التعليمية الجديدة والذي جاء في أحد التقارير الخاصة به «أن تكلفته قد تصل الى ما يزيد على المليار دينار ليبي»⁽¹⁾.

في الواقع أن المتتبع لردود أمانة التعليم على مساءلة المؤتمرات الشعبية الأساسية حول القصور في بعض الجوانب التنفيذية بمشروعات قطاع التعليم، وكذلك التقارير الصادرة عن أمانة التعليم خلال هذه الفترة، يتأكد لديه عجز ميزانية الخطة الحالية 85/81 عن تغطية احتياجاتها، إذ جاء في تلك التقارير والردود ما يلي:

(1) أوضح تقرير صادر عن أمانة التعليم بتاريخ 85/11/10 أنه «نظراً لحدثة النظام التعليمي الجديد على الجماهيرية الليبية، وعدم وجود الخبرات المحلية الكافية لإعداد برامج التعليم فقد تقرير عند البداية الاستعانة بالخبرات الأجنبية عن طريق مؤسسات تربوية بريطانية وألمانية وهولندية، ولكن المشكلة التي واجهت هذه المؤسسات وحدثت من نشاطها وفعاليتها هي التأخير في تحويل المبالغ الخاصة بعقود العمل، مما تسبب في تراكم المبالغ المستحقة من جهة، وتعطيل العمل من جهة أخرى»⁽²⁾.

(2) وجاء أيضاً في رد الأمانة حول القصور في البحث العلمي «إن الأسباب تكمن في عدم تنفيذ قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية بتخصيص نسبة 3% من الميزانية العامة للبحث العلمي، حيث نتج عن ذلك فقدان الحافز المادي لدى الباحثين بمراكز البحث العلمي، الأمر الذي جعلها مواقع طاردة للقادرين على قيادة العملية البحثية بهذه المراكز»⁽³⁾.

(3) وضمن ردود الأمانة حول عدم تنفيذ البنية التعليمية الجديدة جاء «إن عدم توافر الامكانيات البشرية والسيولة المالية لهذا القطاع ليتمكن من تغطية الاحتياجات التي تتطلبها عملية تنفيذ هذا المشروع القومي الهام تغد السبب الرئيسي للقصور في عملية التنفيذ»⁽⁴⁾.

(1) الجماهيرية الليبية، أمانة التعليم، تقرير حول البنية التعليمية. سبتمبر 1995، ص 9.

(2) الجماهيرية الليبية، أمانة التعليم، تقرير حول الصعوبات التي واجهت استكمال الاجراءات التنفيذية للبنية التعليمية الجديدة، طرابلس، نوفمبر 1986، ص 1 - 2.

(3) الجماهيرية الليبية، أمانة التعليم، ردود أمانة التعليم على مساءلة المؤتمرات الشعبية، مرجع سابق، ص 2.

(4) المرجع السابق، ص 13.

(4) وفي رد الأمانة أيضاً حول التأخير في صرف مكافآت المعلمين العاملين في لجان الامتحانات العامة لمدة تزيد في بعض الأحيان على الثلاث سنوات، أشارت الأمانة الى أن ذلك يعود أيضاً الى تأخر أمانة المالية في تحويل المخصصات المقترحة من قطاع التعليم لهذا البند، حيث لم يتم إلا تحويل مبلغ (618.100) دينار من أجمالي المكافآت البالغ مقدارها (1.700.000) مليون دينار عن عامي 1984 و 1985،⁽¹⁾.

إن المتأمل في هذه الردود والتقارير لا يخالجه أدنى شك في أن الامكانيات البشرية والمادية والمالية لهذه الخطة لم تكن كافية لتغطية احتياجاتها، ولا سيما في ظل الظروف الآنف الذكر، فإذا لم يتوفر في الميزانية تمويل مثل هذه الأنشطة العادية فيكيف يتوفر للمشروعات والبرامج الجديدة في الخطة ما يلزمها من المخصصات.

وعن مدى ربط المناهج التعليمية في هذه الخطة بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد. وإلى أي حد كانت فاعلية تطوير المناهج في هذه الخطة (المعيار الرابع).

فبما أنه سبق للدراسة الحالية عند تحليل الهدف الثاني من اهداف هذه الخطة تناول الجهود التي بذلت من أجل ربط المناهج التعليمية بأحتياجات خطط التنمية، كما سبق للباحث أن أفرد جزءاً من الفصل الخامس من هذه الدراسة تناول فيه بالنقد والتحليل الإجراءات التنفيذية التي تمت بمشروع البنية التعليمية الجديدة، وما تضمنه هذا المشروع من برامج لتطوير المناهج التعليمية وتثويرها موضعاً المعوقات والمشاكل التي حالت دون تنفيذه بالصورة المطلوبة، فإن ما يمكن أن يضاف الآن لا يزيد عن كونه حوصلة أو نتائج لما تم التوصل إليه من التحليل السابق لعمليات تطوير المناهج، ومحاولات ربطها باحتياجات خطط التنمية خلال فترة تنفيذ هذه الخطة، أي أنه يمكن القول بأن المتتبع لتطوير وتثوير المناهج التعليمية خلال الفترة المعينة سيجد أنها قد مرت بالعديد من المؤشرات والمراحل، ولم تستقر على حال، بل كانت متذبذبة متحركة، متقلبة وغير ثابتة، وفي كثير من الأحيان يشوبها ويغلب عليها التسرع والارتجال

(1) المرجع السابق، ص 13 .

وانعدام الدراسة العلمية والتخطيط السليم، ويعنى ذلك أن محاولات التطوير هذه لم تكن ذات فاعلية مؤثرة فى امكانية ربط المناهج التعليمية باحتياجات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك نتيجة عدم توافر أحد العوامل العامة فى عملية التغيير وهو الإمكانيات المالية اللازمة لتحقيق هذا الهدف المهم.

ولعله مما يؤكد هذه الحقائق استمرار اعتماد الخطط التنموية فى الجماهيرية الليبية خلال الفترة التى أعقبت تنفيذ هذه الخطة على الأيدى العاملة الفنية غير الوطنية، حيث جاء فى تقرير سنوى صادر عن الهيئة العامة للقوى العاملة، أن عدد العاملين غير الوطنيين سواء بعقود مغتربة، أو عقود محلية قد بلغ خلال عام 1995 أكثر من (79.000) عاملاً معظمهم من ذوى المهارات الفنية،⁽¹⁾.

ومن حيث اهتمام الخطة بمعلم التعليم ومؤسسات إعداده وتدريبه اثناء الخدمة والعناية به مادياً ومعنوياً، (المعيار الخامس).

فعند العودة إلى أهداف هذه الخطة يلاحظ أن الفقرة (د) من الهدف الرابع قد تضمنت عبارة (الاهتمام بالجوانب الكيفية لإعداد المعلمين، والاعتماد على العنصر الوطنى فى توفير العدد اللازم من هيئات التدريس، مع العمل على تأنيث هيئة التدريس بالمرحلة الإعدادية، بعد أن قطعت الخطة السابقة شوطاً كبيراً فى تأنيث المرحلة الإبتدائية).

وتحقيقاً لذلك فقد اتسمت هذه الخطة بالتصفية التدريجية لمعظم معاهد المعلمين القائمة حينذاك، كمعاهد المعلمين نظام الخمس سنوات بعد الشهادة الإبتدائية، ومعاهد المعلمين نظام السنتين بعد الإعدادية، ومعاهد المعلمين الخاصة نظام الأربع سنوات بعد الإعدادية. واستحدثت الخطة نظاماً موحداً لإعداد معلمى مرحلة التعليم الأساسى تمثل فى (معاهد المعلمين نظام الخمس سنوات بعد الإعدادية)، والذى بدأ تطبيقه خلال هذه الخطة.

أما بخصوص استكمال تلييب هيئة التدريس بمرحلة التعليم الأساسى فقد استهدفت

(1) الجماهيرية الليبية، الهيئة العامة للقوى العاملة، التقارير السنوى لعام 1995، دار إبل للنشر، 1995، ص 37.

الخطة أن ترتفع نسبة المدرسين الليبيين من 20% عام 1980 إلى 50% عند نهاية الخطة، غير أن إحدى الدراسات أشارت إلى أن نسبة المعلمين الليبيين عند نهاية الخطة قد تجاوزت المستهدف بكثير إذ وصلت إلى 97.7% في المرحلة الابتدائية، 91.9% في المرحلة الإعدادية،⁽¹⁾.

كما جاء في نفس الدراسة أن نسبة المدرسات الليبيات قد تطورت بمستوى عال جداً خلال المدة من 1973 وحتى 1985، إذ ارتفعت من 25.9% إلى 82.5% في المرحلة الابتدائية، ومن 10.3% إلى 45.7% في المرحلة الإعدادية، ومن 8.6% إلى 36.5% بالمرحلة الثانوية،⁽²⁾، بيد أن الخطة لم تحقق نجاحاً موازياً في تدريب المعلمين أثناء الخدمة، والرفع من المستوى الهادى والمعنوى لهذه الشريحة الهامة في المجتمع، حيث تشير البيانات المتاحة إلى أن الدورات التدريبية التي أقيمت للمعلمين خلال هذه الخطة قد اتسمت بطابع الاستعجال، ولم يراع فيها المدة الزمنية المناسبة لمثل هذه الدورات، واختيار التوقيت الملائم لإقامتها، والأعداد المستهدفة في كل دورة.

أما من ناحية إعداد معلمى التعليم المتوسط، والذين يتم إعدادهم على مستوى الدراسات الجامعية، فإن خريجي كليات العلوم والآداب والاقتصاد الذين يتم تنسيبهم إلى مهنة التدريس يعوزهم - في الواقع - الكثير من الإعداد والتأهيل التربوى الجيد لهذه المهنة، بل أن الدراسة الحالية لا تبالغ إذا قالت بأن معظمهم تنقصه الرغبة في مهنة التدريس أصلاً، وذلك بعكس خريجي كليات التربية والمعلمين الذين يعتبرون أفضل إعداداً وأكثر تقبلاً لهذه المهنة نظراً لقناعتهم منذ البداية بأن هذه الكليات تعد طلابها لمهنة التدريس.

أما الاهتمام بالجوانب المادية والمعنوية للمعلمين خلال هذه الخطة فقد كان مفقوداً إلى حد بعيد، وليس هناك أدل على ذلك من تأخير مرتبات المعلمين خلال هذه الفترة لمدة قد تتجاوز في بعض الأحيان الثلاثة أو الأربعة أو أشهر متتالية، وذلك بالإضافة الى التأخير في صرف مستحقات العالمين منهم في لجان الامتحانات العامة - كما سبق

(1) الدكتور عمر التومى الشيبانى وآخرون، مرجع سابق، ص 128 .

(2) المرجع السابق ص 129 .

البيان - ناهيك عن القرار غير المدرس والذي صدر عند نهاية الخطة والقاضى بتخفيض ما يعادل 50% من علاوية التدريس، وإيقاف الترقيات والمزايا التشجيعية الاخرى باستثناء تكريم الرعيل الأول من المعلمين بمناسبة الاحتفال بعيد المعلم الذى تنظمه نقابة المعلمين سنوياً.

وإزاء اهمال المعلم مادياً ومعنوياً فلا غرابة أن تهبط الروح المعنوية لدى جمهرة المعلمين مما أدى ذلك بدوره الى تدنى مستوى الأداء لدى هؤلاء المعلمين بسبب انصراف العلم - مضطراً - إلى مزاولة أعمال أخرى لتحسين أوضاعه المادية، حيث أن المعلم لا يمكن أن يعطى أفضل ما عنده عندما يشعر بغبن فى مرتبه وعلاواته ومعاشه وما الى ذلك....

وفى هذا المجال فقد نبه أحد أعضاء مؤتمر الشعب العام فى دوره انعقاده العادى الثانى لعام 1997 إلى أن اهمال المعلم قد أدى إلى جلب الأساءة إلى مهنة التدريس، وأحط من قدسيتها حيث تساءل قائلاً: أين قدسية وشرف المهنة إذا كنا نرى المعلم اليوم يقوم بمزاولة أعمال وضيعة لا تتناسب وشرف مهنته كمعلم يفترض أن ينظر إليه كمرب ومرشد، وقدوة لأجيال المستقبل؟

تأسيساً على ما سبق يمكن القول بعدم وجود أى نوع من التوازن فى إعداد المعلم خلال هذه الخطة بين النواحي الكمية والكيفية، وإن كان القصور واضحاً فى الجوانب الكيفية والتي استهدفت الخطة تطويرها وتحسينها.

ومن خلال ما تقدم من تطبيق للمعايير العلمية يمكن للدراسة الحالية أن تلخص النتائج التى تم التوصل إليها كقياس لفاعلية الخطة فى تحقيق أهدافها فى النقاط التالية :

(1) تبين من المعيار الأول الخاص بمدى وضوح الأهداف، وتحديدها، وقابليتها للتنفيذ أن أهداف هذه الخطة تعد استمراراً لأهداف الخطط السابقة، ولكنها اتسمت هذه المرة بنوع من الوضوح والتحديد الأكثر قابلية للتنفيذ من الخطط السابقة غير أن بعض المتغيرات التى طرأت خلال مرحلة التنفيذ قد أثرت على سير عملية تنفيذ هذه الأهداف.

(2) وأظهر المعيار الثاني الذي تتناول مدى مراعاة الخطة للاسس العلمية عند إعدادها أن الخطة قد توافر لها من الأسس المشار إليها حوالي 75% غير أنها افتقرت إلى عنصرين هاميين هما المرونة، والتنسيق بين مشروعات الخطة الأمر الذي جعلها غير قادرة على مواجهة الظروف والمتغيرات الجديدة التي استجدت خلال مرحلة التنفيذ.

(3) وترتبط بنتيجة المعيار السابق النتيجة التي تم التوصل إليها من المعيار الثالث والتي تظهرت بوضوح عجز المخصصات المالية لهذه الخطة عن الإيفاء بالتزاماتها وذلك بسبب غياب عاملى المرونة والتنسيق اللذين يمكنان الخطة من إعادة النظر فى تنفيذ أولوياتها فى حالة حدوث متغيرات جديدة لم تكن متوقعة عند وضع الأهداف.

(4) وتبين من المعيار الرابع الخاص بمدى ارتباط النهج التعليمية بخطط التنمية فى البلاد، ومدى فاعلية محاولات تطوير المناهج فى هذه الخطة أن المناهج خلال الفترة المعينة قد مرت بالعديد من المتغيرات، ولكن عدم استقرارها من جهة، والتسرع والارتجال فى عملية التغيير من جهة أخرى أديا إلى عدم فاعلية هذه المحاولات من أجل امكانية ربط هذه المناهج بخطط التنمية، مما أدى بالتالى الى عدم الكفاية الخارجية لهذه الخطة، وقصورها عن تلبية احتياجات مشروعات التنمية من الايدى العاملة الملائمة.

(5) وبخصوص الاهتمام بالمعلم، فقد تبين من المعيار الخامس أن الخطة قد نجحت إلى حد ما فى تغيير وتطوير نظم المعاهد الخاصة بإعداد المعلم، كما تجاوزت من جهة أخرى المستهدف تحقيقه فيما يتعلق بتلييب هيئة التدريس بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية، وقطعت شوطاً لا بأس به فى تأنيث مرحلتى التعليم الأساسى والمتوسط. غير أنه يبدو أن تركيز الخطة على تلك الجوانب قد شغلها عن معالجة القصور فى الإعداد المهنى والتربوى اللازمين لمعلمى التعليم المتوسط ولاسيما خريجي كليات العلوم والآداب والاقتصاد .. والاهم من ذلك كله أهمال المعلمين المتواجدين فى الخدمة من النواحي المادية والمعنوية مما أثر سلباً فى مستوى أدائهم.

وبناء على ما تقدم، ومقارنة بين ما تحتويه انجازات فى الخطة السابقة 80/76 والخطة الحالية 85/81 يمكن القول بأن درجة فاعلة الخطة الحالية 85/81 فى تحقيق أهدافها كات أقل من درجة فاعلية الخطة السابقة 80/76 . فهل يا ترى ستكون الخطط المرحلية القادمة أقل فاعلية هى الأخرى، أم ستغير مؤشر الفاعلية من الانخفاض الى الصعود؟ هذا ما سوف تحاول الدراسة الحالية معرفته من خلال قياس فاعلية الخطط المرحلية القادمة.

(5) المخطط المرحلية من 1986 حتى 1997 :

تتميز الخطط التى نفذت خلال الفترة الواقعة ما بين 1986 و 1997 باللجوء إلى استخدام التخطيط المرحلي، الذى يعتمد على وضع خطط سنوية تبدأ كل خطة بمجرد انتهاء لمدة الزمنية للخطة السابقة، أو بمعنى أصح عبارة عن برامج ومشروعات تتم فى إطار الموازنة السنوية بحيث يمكن تغييرها أو تعديلها وفقاً للمستجدات أو المتغيرات الطارئة وخاصة السياسية والاقتصادية منها حيث أن البلاد قد تعرضت خلال هذه الفترة إلى أحداث حربية وسياسية وأقتصادية كالثارات الجوية الأمريكية على الجماهيرية عام 1986 وبداية التحدى الغربى عن طريق تطويع مجلس الأمن لتنفيذ مآرب الدول الاستعمارية.

وقد تمحورت الخطط التى نفذت خلال هذه الفترة حول محاولات تنفيذ (مشروع البنية التعليمية) من خلال بعض المستهدفات التى وضعت كمرتكزات أساسية للجهود المبذولة من أجل تنفيذ هذا المشروع.

(1) عرض معايير التقوير:

(أ) إلى أى حد كانت الأهداف واضحة، ومحددة، وقابلة للتنفيذ؟

(ب) إلى أى مدى تم مراعاة الأسس العلمية للتخطيط عند وضع هذه الخطط؟

(ج) إلى أى مدى كانت الامكانيات البشرية والمادية والمالية متوافرة لتغطية

احتياجات هذه الخطط؟

(ذ) إلى أى حد كانت المناهج التعليمية فى هذه الخطط مرتبطة بحاجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد؟ وإلى أى حد كانت فاعلية محاولات تطوير المناهج خلال هذه الفترة؟

(هـ) إلى أى حد اهتمت هذه الخطط المرحلية بمعلم التعليم ومؤسسات إعداده وتدريبه اثناء الخدمة، والعناية به مادياً ومعنوياً؟

(2) تصنيف أهداف الخطط المرحلية :

ورد ضمن الاستعراض السابق أن الهدف الرئيسى الذى تركزت حوله الجهود والمبذولة فى الخطط المرحلية التى نفذت خلال الفترة (86 - 1997) كان استحداث بنية تعليمية جديدة تلبى احتياجات المجتمع الجماهيرى الحالية والمستقبلية عن طريق تحقيق المتهدفات التالية: (1)

(أ) التوسع فى التعليم فى جميع مراحلها، وتطوير مناهجه، مع الاهتمام بالتخصص المبكر وإحلال الثانويات التخصصية محل الثانويات العامة، وربط هذا التخصص المبكر بتخصصات مماثلة فى التعليم الجامعى والعالى، وإعادة تنظيم الجامعات على أسس الاقسام العلمية.

وهذا الهدف كمى لأنه يهدف إلى التوسع فى جميع المراحل التعليمية، غير أنه لم يحدد مستهدفات كمية معينة ينبغى لكل خطة من الخطط لسنوية تحقيقها، وهو فى ذات الوقت هدف كیفى يشمل أكثر من عنصر من عناصر العملية التربوية والتعليمية، ويبدو أن عبارة (التخصص المبكر وربطه بتخصصات مماثلة فى التعليم الجامعى والعالى، قد جاءت تلبية لما تضمنه مشروع البنية التعليمية الجديدة وذلك ما يعد تطويراً جديداً فى صياغة الأهداف التربوية فى الجماهيرية الليبية.

(ب) تكامل مسئولية المؤسسة التعليمية مع مسئولية الأسرة والمسجد ووسائل الثقافة والإعلام فى البلاد، ومن أجل بناء جيل قادر على المشاركة فى النهضة الشاملة.

(1) الجماهيرية الليبية، أمانة التعليم، مشروع البنية التعليمية الجديدة، طرابلس 1982، ص 3.

ويعتبر هذا الهدف هدفاً كيفياً يهدف إلى إعداد المواطن ليكون قادراً على المشاركة في النهضة الشاملة لبلاده، غير أن صياغته هذه المرة قد تختلف عن صياغته في الخطط السابقة، حيث أن تكامل المسؤوليات التعليمية والتربوية بين الوسائل المختلفة للتربية والتعليم والثقافة يعد هو الآخر تطويراً جديداً في صياغة الأهداف التربوية ووسائل تحقيقها.

(ج) تحقيق متطلبات المجتمع واحتياجاته من القوى المنتجة المدربة لتنفيذ برامج التحول وهذا الهدف هدف كفي يعتبر مكملاً للهدف الأول غير أنه يفتقر إلى التحديد الكمي والنوعي.

(د) التأكيد على مكانة المعلم في المجتمع بتحديد مهنته، وإصدار ميثاق وطني لها أسرة بالمهن الأخرى، وتدعيمها بما يلزم من رعاية وبرامج وخدمات. وهو هدف كفي أيضاً يهدف إلى انتشار مهنة التدريس مما حل بها خلال فترة تنفيذ الخطة السابقة 85/81 .

(3) تطبيق المعايير العلمية لقياس فاعلية الخطط المرحلية في تحقيق أهدافها:

من حيث وضوح الأهداف، وتحديدها، وقابليتها للتنفيذ (المعيار الأول).

ففي الواقع لقد تضمن الهدف الأول ضرورة تنفيذ بعض البرامج والمشروعات الخاصة بالتوسع في التعليم. بجميع مراحلها، وتحسين نوعيته، غير أن عدم التحديد الكمي فيما يخص التوسع المطلوب وغياب التنسيق اللازم بين البرامج الموضوعية من قبل المؤسسات التربوية الأجنبية التي تم الاستعانة بخبراتها جعلاً منه هدفاً يكتنفه الغموض وعدم القابلية للتنفيذ.

والدليل على ذلك أن الثانويات التخصصية التي أفتتحت منذ بداية تنفيذ هذه الخطط لتحل محل التعليم الثانوي العام، والتي بلغ عددها (173) ثانوية متخصصة وزعت على مناطق الجماهيرية منها ثانويات العلوم الأساسية، والعلوم الطبية، والعلوم الهندسية، بالإضافة إلى ثانويات أخرى في مجالات الإعلام والموسيقى العربية، والزراعة، والبيطرة، والعلوم الاجتماعية، والآثار قد توقفت الدراسة بها بعد أربع سنوات

فقط من افتتاحها، ولم يبق منها سوى البعض من ثانويات العلوم الأساسية⁽¹⁾ وبذلك لم يحقق ربط التخصص المبكر بتخصصات مماثلة في التعليم الجامعي.

كما أن التوسع في التعليم الاساسى والمتوسط - طبقاً لما ذكرته إحدى الدراسات - لم يكن بالصورة المطلوبة، إذ أن الزيادة في عدد طلاب هاتين المرحلتين خلال إحدى عشرة سنة (86 - 97) لم تتعد 45%⁽²⁾ فقط، وهي نسبة تعد ضعيفة مقارنة بالتوسعات الكبيرة التي شهدتها هاتان المرحلتان في الخطط السابقة.

ونتيجة لعدم التوازن بين نوعيات التعليم بسبب الفشل في برنامج الثانويات المتخصصة، فقد تزايد الاقبال على التعليم الثانوى العام - الذى كان مستهدفاً للتخلص منه - وارتفع بذلك الطلب على التعليم الجامعى والعالى لدرجة لم تستطع معها الجامعات الموجودة استيعاب هذا الكم الهائل من الطلبة الذين أخذ يتزايد عددهم سنة بعد أخرى مما أدى إلى اتخاذ المؤتمرات الشعبية الاساسية لقرار بالتوسع في عدد الجامعات والمعاهد العليا، حيث أشارت إحدى الدراسات إلى أن «عدد الجامعات قد ارتفع من (9) جامعات عام 1987 الى (14) جامعة عام 1996 تضم أكثر من 78 كلية، و 344 قسماً في مختلف التخصصات العلمية، كما بلغ عدد طلبة هذه الجامعات خلال نفس المدة (136.274) طالباً وطالبة»⁽³⁾.

كما ذكرت نفس الدراسة أن عدد المعاهد المهنية العليا قد إرتفع من 7 معاهد فقط عام 1985، إلى 54 معهداً مهنيّاً عالياً منها (15) معهداً لإعداد المعلمين، و (8) معاهد لإعداد المدرسين، و 14 معهداً للمهن الشاملة، و 17 معهداً للزراعة والصناعة، وقد بلغ عدد طلبة هذه المعاهد خلال العام الدراسى 96/95 (27.574) طالباً وطالبة. غير أن هذا التوسع في التعليم الجامعى والعالى - كما سبق البيان -⁽⁴⁾ لم تسبقه الاستعدادات اللازمة من مبانٍ وتجهيزات ومعدات وهيئات تدريسية على مستوى عالٍ من الكفاءة مما أوجد خللاً في سير الدراسة ببعض المعاهد والكليات.

(1) انظر الفصل الخامس من الدراسة الحالية، ص 243.

(2) الجماهيرية الليبية، أمانة التعليم، لمحة مختصرة عن انجازات الفاتح في التعليم والتدريب، مرجع سابق ص 21.

(3) المرجع السابق، ص ٧٨.

(4) انظر الفصل الخامس من الدراسة الحالية، ص 243.

أما بخصوص التكامل بين المؤسسة التعليمية والأسرة وبقية الوسائل التربوية والثقافية الأخرى. فلم يكن هذا الهدف على درجة عالية من الوضوح والتحديد عندما تم طرحه في مشروع منزلية التعليم الذي رفضته المؤتمرات الشعبية على الرغم من محاولة عرضه أكثر من مرة نتيجة لعدم واقعيته وعدم قابليته للتطبيق في ضوء الظروف الاجتماعية والثقافية للمجتمع الليبي في الوقت الراهن. ويفتقر الهدف الثالث إلى التحديد الكمي والنوعي للمستهدفات ...

أما الهدف الأخير الخاص بالمعلم فلا يخلو - في الواقع - من الوضوح والقابلية للتنفيذ.

أما من حيث مراعاة هذه الخطط لاسس العلمية للتخطيط عند إعدادها (المعيار الثاني)، فإذا كانت عملية التخطيط خلال الفترة المعينة (86 - 97) تتم عن طريق عرض مشروعات الخطط التربوية، وكذلك مشروعات القوانين والقرارات واللوائح، والمذكرات التفسيرية على المؤتمرات الشعبية الأساسية لمناقشتها واتخاذ ما تراه مناسباً بشأنها من قرارات، وغالباً ما تسفر نتائج هذه المناقشات إما عن الإقرار بدون ملاحظات، أو الإقرار بملاحظات معينة قد تراها المؤتمرات الشعبية سواء بالحذف أو الإضافة أو التعديل، وقد ترفض في بعض الأحيان كما حدث لمشروع منزلية التعليم - كما سبق الإشارة منذ قليل - ، فإن ذلك - في نظر الدراسة الحالية - يعد نوعاً من الترشيد للمؤتمرات الشعبية الأساسية ، أو بمعنى أدق مؤشرات لتحديد المسار الذي ينبغي أن تتم في ضوءه عملية اتخاذ القرار.

ويفهم مما تقدم أن هناك أجهزة فنية ضعيفة مهمشة الدور، سواء على المستوى المركزي أو المحلي تقوم بوضع هذه المؤشرات دون أن تكون لها حق المشاركة في اتخاذ القرار وبذلك أصبح التخطيط التربوي خلال هذه الفترة أقرب إلى التخطيط التأشيرى منه إلى التخطيط الشامل⁽¹⁾ .

واستناداً إلى بعض التقارير والدراسات التي تناولت مسيرة التخطيط التربوي في الجماهيرية الليبية خلال هذه الفترة، يمكن القول بأنه على الرغم من توافر عنصرين

(1) انظر الفصل الخامس من هذه الدراسة ،كيفية وضع الخطة، ص 231.

أثنين من عناصر التخطيط وهما المشاركة الشعبية التي تحققت بعد قيام السلطة الشعبية، والشمول الذي تضمنته مشروع البنية التعليمية الجديدة، إلا أن الخطط المرحلية قد خلت الى حد ما من بقية الأسس العلمية لأخرى للتخطيط، فغياب التنسيق والمرونة، وتحديد الأولويات، ومراعاة التوازن المطلوب بين التنمية الاقتصادية والاجتماعية كان من ضمن الاسباب الرئيسية التي عرقلت تنفيذ مشروع البنية التعليمية الجديدة الذي تمحورت حوله كل جهود الخطط المرحلية المذكورة، إذ يشير أحد التقارير إلى أن أسباب التعثر ترجع إلى: (1)

(1) البدء في تنفيذ مسارات التعليم التي حددتها البنية التعليمية دفعة واحدة ودون أولويات لها.

(2) عدم استطاعة أمانة التعليم السيطرة على قرارات اللجان الشعبية بالبلديات، من حيث التحكم في نوعية وعدد الثانويات التي يجب أن تفتح في كل بلدية بخطة واضحة ومحددة.

(3) ان التغييرات السريعة والمتلاحقة للأنظمة الإدارية، وقيادات المؤسسات التعليمية أدت الى عدم استقرار العمل والالتزام بخريطة البنية التعليمية.

(4) عدم الإيفاء بمستحقات المؤسسات الدولية التي تم الاستعانة بها، وعجز مخصصات قطاع التعليم عن مجابهة متطلبات تنفيذ هذا المشروع.

ومن حيث مدى توافر الإمكانيات البشرية والمادية والمالية لتغطية احتياجات هذه

الخطط (المعيار الثالث)

فيستفاد من الصعوبات السابق ذكرها وخاصة الفقرة رقم (4) منها أن الامكانيات المالية غير كافية لتغطية الاحتياجات اللازمة لهذه الخطط، كما جاء أيضاً ضمن ردود أمانة التعليم على مساءلة المؤتمرات الشعبية الأساسية «إن عدم توافر الامكانيات البشرية والمادية والمالية لقطاع التعليم أدى الى تعثر عمليات التنفيذ في مشروع البنية التعليمية» (2).

(1) الجماهيرية الليبية. امانة التعليم، تقرير حول البنية التعليمية، مرجع سابق، ص 2 .

(2) الجماهيرية الليبية، امانة التعليم، ردود أمانة التعليم على مساءلة المؤتمرات الشعبية الاساسية، مرجع سابق،

ويشير تقرير آخر إلى أنه ،إذا كنا نشتكى من عجز واضح في اعداد معلمى المدارس الثانوية العامة بشكلها الحالى، فسوف يكون الأمر أكثر صعوبة بالنسبة للنظام الجديد مالم تتخذ تدابير جدية لتوفير المتطلبات اللازمة للتعليم الفنى الذى يحتاج الى مخصصات مالية أكبر،⁽¹⁾ .

ويستفاد من ردود أمانة التعليم على مساءلة المؤتمرات الشعبية الاساسية لعام 1989 حول تدنى مستوى التعليم، وعدم تنفيذ البنية التعليمية الجديدة بالشكل المطلوب ،أن السبب يرجع بالدرجة الأولى الى عدم كفاية المخصصات المالية لهذه الخطط،⁽²⁾ .

كما جاء فى رد آخر عام 1992 على مساءلة بخصوص ضعف الاهتمام بالجانب التطبيقى للمعارف والمعلومات النظرية فى الكليات العلمية ،أن ذلك يرجع إلى عدم توافر المواد والاجهزة والمعدات المطلوبة لإجراء التجارب العلمية نتيجة عدم توافر المخصصات المالية الكافية لهذا الغرض،⁽³⁾ .

ويتضح أيضاً من الاجراءات التنفيذية التى اتخذتها أمانة التعليم من أجل وضع خطة علمية فى مجال الأبحاث والدراسات العليا ،أن النقص فى الإمكانيات البشرية والمالية قد حال دون نجاح هذه الخطة بالصورة المطلوبة،⁽⁴⁾ .

ومن رد الامانة ايضا على المساءلة رقم 10 لسنة 1993 حول عجز الميزانية الادارية، وميزانية التحول لقطاع التعليم عن الوفاء بالتزاماتها، وخاصة العقود الموقعة مع بعض الجهات لانجاز مشروعات تعليمية يتبين أن سبب العجز يعود إلى أن ما تم تخصيصه من موازنات، سواء بميزانية التحول، أو الميزانية الادارية لا يفي بمتطلبات النفقات فى مواعيدها المحددة، مما جعل الديون تتراكم سنة بعد أخرى حتى وصلت عام 1994 إلى (51) مليون دينار، منها (39) مليون دينار لمشروعات منتهية -⁽⁵⁾

(1) الجماهيرية الليبية، امانة التعليم، تقرير حول الصعوبات التى تعترض استكمال الاجراءات التنفيذية الليبية التعليمية الجديدة، مرجع سابق، ص 6 .

(2) ردود أمانة التعليمية، مرجع سابق، ص 10 .

(3) الجماهيرية الليبية، امانة التعل، الإجراءات التنفيذية لقرارات المؤتمرات الشعبية المصاتمة فى الدورة 19 لمؤتمر الشعب العام لسنة 1992، ص 2 .

(4) المرجع السابق، ص ص 4 - 5 .

(5) المرجع السابق، ص ص 6 - 7 .

كما أن التجاء أمانة التعليم إلى الاستعانة بمؤسسات تربية ألمانية وبريطانية وهولندية يؤكد حقيقة عدم توافر الامكانيات البشرية القادرة على وضع المناهج والخطط الدراسية للثانويات التخصصية.

تأسيساً على ما تقدم يمكن القول بأن الامكانيات البشرية والمالية والمادية للخطط المرحلية لم تكن كافية لتغطية احتياجات هذه الخطط، ولعله مما يعزز ذلك ما تضمنته توجيهات الأخ قائد الثورة في لقائه ببعض الفاعليات والقيادات الشعبية في أكتوبر 1997، والتي أكد فيها على أن «مشكلة التمويل سوف تحل عندما تكون المخصصات المالية للخطط التنموية موجودة بالمصارف الأهلية بالمناطق، فعندئذ سيكون لكل منطقة استقلاليتها في التخطيط والتمويل والتنفيذ، والمتابعة والتقويم، وذلك في إطار الاشراف العام للجنة الشعبية العامة للتخطيط والاجهزة الفنية التابعة لها»⁽¹⁾.

ومما يؤكد أيضاً أن مشكلة التمويل تعد المعضلة الكبرى التي ساهمت في عدم تحقيق أهداف الخطط التنموية خلال هذه الفترة والفترات السابقة لها ما جاء في المادة الثالثة من القانون رقم (2) لعام 1997 بشأن التخطيط والتي نصت على تحديد الموارد التالية لتمويل خطط التنمية في المستقبل:⁽²⁾

- (أ) المبالغ المخصصة لاغراض التنمية من عوائد النفط.
- (ب) المبالغ المخصصة لاغراض التنمية من عوائد القروض التي تعقدها الدولة.
- (ج) المبالغ المخصصة لاغراض التنمية بموجب اتفاقيات دولية مع الدول والمنظمات الدولية والاقليمية.
- (د) عوائد المشروعات التي يتم تمويلها من ميزانية التنمية.
- (هـ) اقساط وعوائد القروض التي يتم استردادها عن طريق المصارف المتخصصة.

(1) الجماهيرية الليبية، اللجنة الشعبية العامة، ملخص التوجيهات ولقاءات الأخ قائد الثورة بالفاعليات الشعبية، مرجع سابق ص 1 - 4 .

(2) الجماهيرية الليبية، مؤتمر الشعب العام، القانون رقم (2) لعام 1997 بشأن التخطيط، سرت في 1997/12/29، ص 3.

- (و) قروض المصارف الأهلية والتجارية المخصصة لتنفيذ مشروعات التنمية .
- (ز) الموارد المالية التي يساهم بها القطاع الأهلى فى برامج التنمية .
- (ح) التمويلات التي يساهم بها رأس المال الأجنبى والوطنى فى تنفيذ بعض المشروعات .
- (ط) أية مبالغ، أو أموال أخرى تتوفر لأغراض التنمية .

تلك كانت شواهد بارزة على عدم كفاية المخصصات المالية لهذه الخطط والحلول المطروحة لعلاجها فى المستقبل .

أما من حيث ارتباط المناهج التعليمية بخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومدى فاعلية محاولات التطوير التي جرت خلال هذه الفترة (المعيار الرابع) .

فبما أن أهم مستهدفات مشروع البنية التعليمية الجديدة العمل على إعادة النظر فى النظم التعليمية فى الجماهيرية الليبية، مع التركيز بصورة خاصة على بناء وتطوير المناهج الدراسية لتتلاءم والتغيرات الجذرية فى حركة المجتمع، ومواكبة التحولات الثورية فى مختلف المجالات، فإنه ليس بمستغرب أن تركز قرارات المؤتمرات الشعبية الأساسية فى دور انعقادها خلال فترة تنفيذ هذه الخطط على الاسراع فى تنفيذ هذه البنية، حيث تكررت ضمن صياغة القرارات عبارة (التأكيد على الاسراع فى تنفيذ البنية التعليمية) فى: (1)

- (أ) دور الانعقاد العادى الثالث لمؤتمر الشعب العام لسنة 1985 .
- (ب) دور الانعقاد العادى الثالث لمؤتمر الشعب العام لسنة 1987 .
- (ج) دور الانعقاد العادى الثالث لمؤتمر الشعب العام لسنة 1988 .
- (د) دور الانعقاد العادى الثانى لمؤتمر الشعب العام لسنة 1991 .

(1) الجماهيرية الليبية، أمانة التعليم، قرارات المؤتمرات الشعبية المصاتمة فى مؤتمر الشعب العام، مرجع سابق، ص ص 5 - 8 .

ويتبين من الاطلاع على تقارير المتابعة للخطط المعنية، وردود امانة التعليم على مساءلات المؤتمرات الشعبية، وملاحظات اللجنة الشعبية العامة للرقابة والمتابعة الشعبية، وتقارير القوافل الثورية أن هناك جهوداً قد بذلت بالفعل في سبيل تنفيذ هذا المشروع ولكن يبدو أن الصعوبات كانت أكبر حجماً من تلك الجهود، الامر الذي أدى الى عرقلة تلك الجهود، ومن ثم عدم الوصول بتحقيق هذا الهدف الى المستوى المأمول.

لا شك أن المطع على المقترحات التي وضعت من قبل خبراء مؤسسة Liverpool Polytechnic البريطانية فيما يخص المناهج والخطط الدراسية للثانويات التقنية والفنية والمعهد الليبي للتعليم الفني بمالطا - The Pcl/ Libyan Techical College Far, Malta لا يخالجه أدنى شك في أن هذه المقترحات - لو تم تنفيذها - لربطت المناهج التعليمية بالفعل باحتياجات خطط التنمية، حيث أنها قد اشتملت على معظم التخصصات الفنية والتقنية التي تحتاجها برامج التنمية في شتى المجالات.

ولكن عدم وضوح الأهداف، على الرغم مما حوته من تطوير في صياغة وضاميتها، وغياب الأسس العلمية للتخطيط من جهة، وحدوث بعض المتغيرات السياسية والحربية والاقتصادية التي شهدتها البلاد خلال هذه الفترة من جهة أخرى أدى الى عرقلة تنفيذ تلك المقترحات⁽¹⁾.

وقد سبق الإشارة منذ قليل إلى أن تلك الظروف الصعبة كان لها أثرها البالغ على الموازنات السنوية للتنمية والتي اثرت بدورها على تنفيذ أهداف الخطط المرحلية «وجعلت من التغيرات التي حدثت مجرد تغيير في المناهج التعليمية وتخطيطها في المراحل الدراسية التي يمر بها المتعلم دون مراعاة للطريقة التي ينفذ بها المنهج، والاسلوب الذي تعالج به موضوعاته على اعتبار أن لها أثراً فعالاً في مدى نجاح عملية التغيير والتطوير في المناهج التعليمية»⁽²⁾.

(1) تعرضت البلاد خلال هذه الفترة الى أحداث مؤسفة منها الغارات الامريكية على مدينتي طرابلس وبنغازي عام 1986 والاحداث الحدودية المؤسفة بين ليبيا وتشاد. ثم الحصار الاقتصادي الظالم الذي فرضته أمريكا ومن يسير في فلكها والذي بدأ منذ عام 1992 .

(2) الدكتور عبدالقادر على المعداتي، المناهج التعليمية: المحتوى والطرائق وأساليب التقويم، دراسة مقدمه الى المؤتمر الوطني للتعليم لمواجهة القرن الواحد والعشرين، طرابلس ديسمبر 1996، ص 13 .

ويفهم من ذلك أن المناهج الدراسية ما زالت تركز على الكم من المواد دون إدارك للكيف، وعلى الرغم من محاولات التطوير التي جرت خلال الفترة المعينة إلا أن هذه المحاولات لا تزيد على كونها إعادة توزيع لبعض الموضوعات، أو تعديل، أو تبديل لموضوعات أخرى، ولكنها لم ترق. في الواقع - الى مستوى التأثير الفعال في امكانية ربط هذه المناهج باحتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. كما أنها أيضاً لم تعر أى اهتمام بذكر للأنشطة التربوية التي تعد ركيزة أساسية للنمو العقلي والفكرى والجسمي للمتعلم، ولاسيما في المراحل الأولى من التعليم.

ويعنى ذلك أن محاولات التطوير التي بذلت ما زالت بحاجة الى مزيد من اعمال المنهج العلمى فى عمليات التطوير، ومزيد من الإجراءات الواجبة التنفيذ لى تحقق الفاعلية المطلوبة.

ومن حيث اهتمام المراحل التعليمية بمعلم التعليم ومستات إعداده وتدريبه، والعناية به مادياً ومعنوياً. (المعيار الخامس والأخير)،

فقد تبين من استعراض وتحليل الخطط التربوية السابقة أن عملية إعداد المعلم فى ليبيا قد مرت بعدة مراحل، فالنسبة لإعداد معلمى مرحلة التعليم الأساسى كانت انظمة معاهد المعلمين العامة والخاصة، تم معاهد المعلمين نظام الخمس سنوات بعد الإبتدائية، ونظام السنتين بعد الإعدادية، تم نظام الخمس سنوات بعد الإعدادية.

وأشارت الدراسة الحالية إلى أنه شرع فى تصفية هذه الانظمة اعتباراً من الخطة التربوية السابقة 85/81، ولم يبق منها إلا نظام الخمس سنوات بعد الإعدادية كنظام موحد لإعداد معلمى هذه المرحلة، وفى العام الدراسى 96/95 استحدث نظام جديد لإعداد معلمى المرحلة المذكورة عُرِف (بالمعاهد العليا وإعداد المعلمين)، حيث تقبل هذه المعاهد الطلبة الحاصلين على الشهادة الثانوية العامة بقسميها العلمى والأدبى ممن لا يؤهلهم التقدير العام دخول الجامعات.

ويفهم من ذلك أن الطلبة الضعفاء فى التحصيل العلمى، والذين لا يستطيعون دخول الجامعات يتم توجيههم إلى هذه المعاهد ليتخرجوا كمدرسين ضعفاء تنقصهم الكفاءة، وربما تعوز الكثير منهم الرغبة فى مزاوله مهنة التدريس لأن الكثير منهم لم يأت إلى

هذه المعاهد بناء على رغبته وميوله الذاتية . ويعد ذلك أول مأخذ يسجل على نظام القبول بهذه المعاهد .

وجاء فى إحدى الدراسات أن «عدد المعاهد التى تم افتتاحها خلال العام الدراسى 96/95 كان (10) معهداً وجه إليها خلال عامها الأول حوالى (7.922) طالباً وطالبة ممن لم يتم قبولهم بالجامعات،⁽¹⁾ .

غير أن الدراسة لم تبدأ فى بعض المعاهد خلال ذلك العام على الرغم من توجيه المئات من الطلبة والطالبات إليها نظراً لنقص فى الاستعدادات اللازمة كتوفير أعضاء هيئة التدريس وتجهيز المباني والكوادر الإدارية وغير ذلك من الاحتياجات اللازمة لتسيير العمل بهذه المعاهد، ويعد ذلك مأخذاً ثانياً من المأخذ التى سجلت على هذا النظام الجديد. ومهما يكن الأمر فقد تم المشروع منذ افتتاح المعاهد العليا فى تصفية المعاهد نظام الخمس سنوات بعد الاعدادية، وهو النظام الوحيد الذى تبقى بعد تصفية الانظمة السابقة، وبذلك تصبح المعاهد العليا لإعداد المعلمين هى المؤسسات الوحيدة لاعداد معلمى مرحلة التعليم الأساسى خلال الفترة الراهنة.

وعن التدريب أثناء لخدمة، فتشير نفس الدراسة السابقة الى أنه «قد افتتح خلال العام الدراسى 94/93 عدد سبعة مراكز لتدريب وإعادة تأهيل معلمى مرحلة التعليم الاساسى حيث تدرب فى هذه المراكز حوالى (2.231) معلماً ومعلمة، وذلك إلى جانب إقامة عشر دورات تدريبية تأهيلية أقيمت داخل البلاد، وعدد خمس دورات خارجية فى كل من تونس والأدن والمانيا وفرنسا، وقد خصصت هذه الدورات الخارجية لتأهيل معلمى التعليم الفنى والتقنى بالمرحلتين الأساسية والمتوسطة،⁽²⁾ .

غير أن هذه لدورات سواء الداخلية منها أم الخارجية لم تخضع لمتابعة دقيقة وتقييم مستمر لمعالجة سلبياتها من جهة، وتدعيم إيجابياتها من جهة أخرى، حيث جاء فى أحد تقارير القوافل الثورية المتحركة « أن هذه الدورات لم تف بالأغراض التى أقيمت

(1) الجماهيرية الليبية، أمانة التعليم، لمحة مختصرة عن انجازات الفاتح فى التعليم والتدريب، مرجع سابق، ص 67 .

(2) المرجع السابق، ص 75 .

من أجلها نظراً لضعف المتابعة وعدم استمرارية التقويم، وخضوع عملية اختيار المرشحين لهذه الدورات لاعتبارات شخصية لا تراعى فيها المصلحة العامة،⁽¹⁾ .

أما عن الاهتمام المادى والمعنوى بالمعلم خلال هذه الفترة فيمكن القول بأنه على الرغم من مطالبية المؤتمرات الشعبية الأساسية فى أدوار انعقادها المختلفة وخاصة فى:

(أ) دور الانعقاد العادى الثانى لعام 1991 .

(ب) دور الانعقاد العادى الثانى لعام 1995 .

(ج) دور الانعقاد العادى الثانى لعام 1997 .

بتحسين الاوضاع المادية للمعلم عن طريق إعادة النظر فى القرار السابق الصادر فى عام 1986 والذى خفض علاوة التدريس بنسبة 50% ، ورغم النص صراحة فى أهداف هذه الخطط على (زيادة تأكيد مكانة المعلم فى المجتمع)⁽²⁾ ، إلا أن المعلم فى الواقع مازال يعاني مشكلة اهمال، وتدن فى أوضاعه المادية والمعنوية مما أثر ذلك سلبياً فى نفسيته، ومكانته الاجتماعية، وقلل بالتالى من عطائه وحماسه لهذه المهنة المقدسة .

وفى ختام الدراسة التحليلية النقدية للخط المرحلية ترى لدراسة الحالية أن تلخص النتائج التى تم التوصل اليها من خلال تطبيق المعايير العلمية الموضوعية لتقويم وقياس فاعلية هذه الخطط وذلك فى النقاط التالية:

1- تبين من المعيار الأول الذى يهتم بمدى وضوح الاهداف، وتحديدتها وقابليتها للتنفيذ أن معظم اهداف هذه الخطط كانت تفتقر الى الوضوح والتحديد الكمي والقابلية للتطبيق .

2- ومن المعيار الثانى حول مدى مراعاة هذه الخطط للاسس العلمية للتخطيط والتى ينبغى مراعاتها عند إعدادها اتضح افتقارها أيضاً لمعظم هذه الاسس، حيث أن عدم تحديد الأولويات، وغياب التنسيق والمرونة، ومراعاة التوازن بين نوعيات

(1) الجماهيرية الليبية، مكتب الاتصال لحركة اللجان الثورية، تقرير القوافل الثورية المتحركة للعرض على

المؤتمرات الشعبية الأساسية، 1995، ص 9 .

(2) انظر الفصل الحالى مستهدفات الخطط، الهدف الرابع .

التعليم ومتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كانت ضمن الاسباب الرئيسية التي عرقلت تنفيذ المشروع الذى تمحورت حوله هذه الخطط .

3- وتأكد من المعيار الثالث عدم توافر الامكانت البشرية والادوية والمالية اللازمة لتنغطية احتياجات هذه الخطط وذلك نتيجة لظروف سياسية واقتصادية طرأت خلال مرحلة تنفيذ هذه الخطة .

4- واطهر المعيار الرابع أنه على الرغم من احتواء مشروع البنية التعليمية الجديدة على مقترحات جيدة تم إعدادها من قبل مؤسسات دولية متخصصة إلا أن عدم تنفيذ هذه المقترحات نتيجة لما ورد ذكره فى النقاط السابقة قد أدى الى عدم تحقيق ربط المناهج التعليمية بمتطلبات خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية فى البلاد .

5- ومن المعيار الخامس تبين أن الخطط المرحلية لم تحقق أهدافها فى التأكيد على مكانة المعلم فى المجتمع، وتدعيمها بما يلزم من رعاية وبرامج وخدمات .

وتأسيساً على ما تقدم فإن الدراسة الحالية لا تستطيع أن تضع أية مقارنة بين ما حققته هذه الخطط، وما انجزته كل خطة من الخطط السابقة التى نفذت منذ عام 1963 وحتى 1985 ، نظراً لاختلاف هذه الخطط عن سابقتها سواء من حيث الزمن المحدد لتنفيذ الأهداف، أو الإمكانيات البشرية والمادية والمالية المتاحة، أو الظروف الساسية والاقتصادية والاجتماعية التى صاحبت عمليات التنفيذ. ولذا فإن قياس الفاعلية المعتمد على المقارنة فى مثل هذه الحالة - لا يمكن الركون إليه طبقاً لما جاء فى الإطار النظرى لهذه الدراسة .

أما إذا اعتبرنا أن القياس المناسب لهذه الخطط من أجل الحكم على درجة فاعليتها فى تحقيق أهدافها هو ما أشار اليه Walter. W. McMahon والذى يعتمد على دراسة الكفاية الداخلية والخارجية للخطة المراد قياس فاعليتها، فإنه بناء على التحليل السابق والنتائج التى تم التوصل إليها من تطبيق المعايير العلمية للدراسة ، يمكن القول بأن الكفاية الداخلية والتى تعنى (العلاقة بين المدخلات والمخرجات) للخطط المعنية كانت

غير متوازنة تسبب نقص الإمكانيات والقصور في استخدام المنهج العلمي عند وضع الخطط المعينة .

أما الكفاية الخارجية والتي تتعلق (بمدى توافق مخرجات النظام التعليمي مع حاجات المجتمع من النواحي الكمية والنوعية والكيفية) ، فإن التحليل السابق أيضاً يوضح مدى قصور هذه الخطط، وعجزها عن امكانية تلبية كافة احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية من القوى العاملة الفنية الماهرة والمدرية .. وذلك يعنى أن فاعلية هذه الخطط فى تحقيق اهدافها المنشودة لم تكن ذات درجة مؤثرة بالقدر الذى كان يؤمل منها أن تحققه، خصوصاً وأن مؤسسات دولية متخصصة قد شاركت فى إعداد المناهج التعليمية والخطط الدراسية للتعليم الفنى والتقى خلال هذه الفترة .

لا شك أن ما واجه عملية التخطيط للتربية خلال الفترات السابقة وخصوصاً السنوات الاخيرة من مشاكل وصعوبات قد أوحى الى الجهات المسؤولة عن التخطيط فى البلاد بأن تعيد النظر فى السياسات التخطيطية بعامة والتخطيط للتربية بصفة خاصة .

وقد تجلّى ذلك واضحاً فى إصدار مؤتمر الشعب العام فى السنة الاخيرة من فترة تنفيذ هذه الخطط للقانون رقم (2) لعام 1997 بشأن التخطيط، والقرارات المتعلقة بإعادة الأمانة العامة للتخطيط والإدارات الفنية التابعة لها، وكذلك إعادة الأمانة التكوين والتدريب المهني، و إصدار القرار الخاص بتشكيل مجلس التخطيط التعليمي الذى سبق الإشارة اليه فى الفصل الخامس من هذه الدراسة .